الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

رقم:

ميدان: العلوم الإنسانية والاجتماعية

فرع: التاريخ

تخصص: وطن عربي معاصر

# سياسة الانتداب البريطاني على العراق 1920- 1932

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

*عماري فطيمة

*عرجون سعدية

لجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| أ.د بن قبي عيسى | أستاذ التعليم العالي | رئيسا |
| د/ عبيد مصطفى | أستاذ محاضر "أ" | مشرفا |
| د. محمد الشريف حسين | أستاذ محاضر | ممتحنا |

السنة الجامعية: 1441-1442هـ / 2019- 2020م

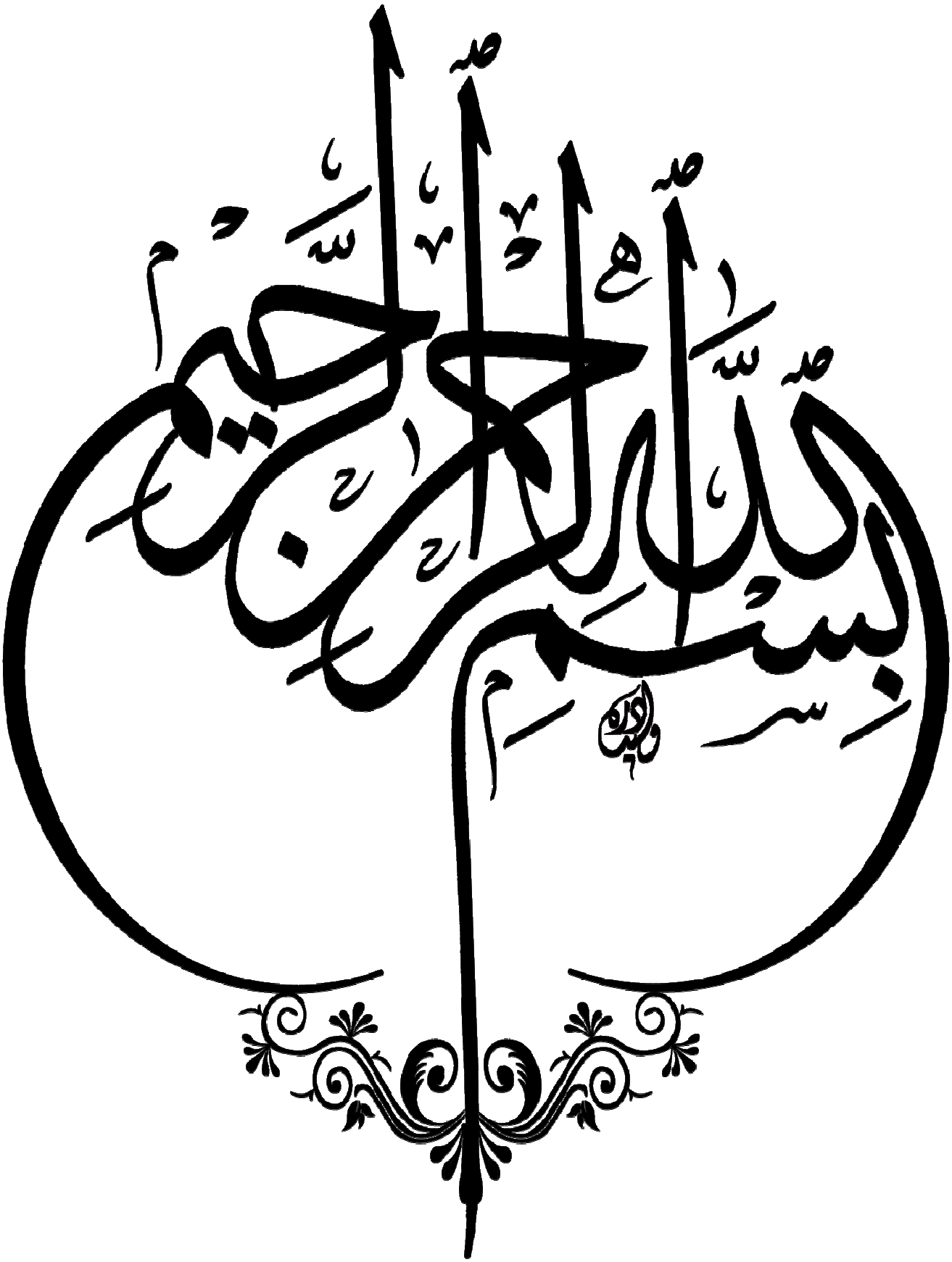
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

قال تعالى: "**لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ**" سورة إبراهيم_الآية _09_

نحمد المولى العلي القدير على توفيقه وعونه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

وإنّه لشرف لنا أن نتقدم بخالص الشكر والامتنان لأستاذنا الفاضل الدكتور **مصطفى عبيد** على تكرمه بالإشراف على هذه المذكرة، والذّي لم يبخل علينا بتوجيهاته الرشيدة ونصائحه السديدة التّي كانت عونا لنا في إتمام هذه المذكرة.

كما يطيب لنا أن نتقدم بالشكر الوافر إلى الدكتور **محمد أحمد زيدان الجبوري** المتخصص في تاريخ ألمانيا المعاصر بجامعة –بغداد– والذّي كان خير مرشد وموجه، كما زودنا ببعض المصادر النادرة، إن لم نقل غير المتوفرة والتّي أفادتنا كثيرا في موضوعنا.

أيضا لا ننسى أن نوجه شكرنا لطلبة الماجستير بالعراق الحبيب وخاصة الطالبة **ريثم سعيد الدليمي** التّي ضحت بكل وقتها وجهدها بإرسال المصادر وعلى رأسها المذكرات الشخصية والمراجع والدراسات السابقة ، وأيضا الطالب **عمر محمد الخفاجي**، الذّي أفادنا بتصوير بعض المصادر المهمة والتّي صعُب العثور عليها.

ومن دواعي الاعتراف بالجميل ايضا أن نتوجه بالشكر لأستاذينا **الدكتور لخميسي فريح وذياب هشام** بجامعة محمد خيضر– بسكرة – اللذّان لم يبخلا علينا بتوجيهاتهم القيمة رغم الوضع الذّي نمر به.

كما لا ننسى أن نتقدم بأرقى وأثمن عبارات الشكر والعرفان إلى كافة أساتذة قسم التاريخ بجامعة محمد بوضياف– المسيلة–

أساتذتي الكرام..... زملائي الطلبة.... إلى كل أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ...

إلى كل أعضاء أسرة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر– بسكرة –

# إهـــــداء

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم و المعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب

و وفقني في انجازه.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا إلى :

إلى الذي رعاني و على الخير رباني الذي لم يدخر جهدا في سبيل توجيهي وتعليمي وتشجيعي على المضي في درب العلم...أبي الغالي أدامه الله لي.

إلى حبيبتي منبع الحنان إلى زهرة الزمان إلى أجمل ما في الوجود إلى التي دعواتها سر نجاحي ... أمي الحبيبة أطال الله في عمرها .

إلى إخوتي الذين وقفوا معي دعما وسندا حتى أكملت دراستي...كمال. أنفال .محمد ياسين، وآخر العنقود محمد نجم الدين.

إلى من لملموا أحزاني بين الفينة والأخرى خالاتي وأخوالي...خديجة، نفيسة،أحمد،صالح.

إلى كل عائلة عماري وعاشور.

إلى من تحملت معي سهر الليالي ومتاعب البحث... أميمة،هاجر.

إلى رفيقة دربي التي شاركتني الجهد في انجاز العمل...عرجون سعدية.

ربّ أخ لم تلده لك أمك و لكن ولدته لك الأيام... ابتسام، ليلى

إلى من أعانني على ترجمة بعض الأعمال رغم ضيق وقته... حضري صدام.

إلى من عشت معهم أحلى الذكريات...إيمان.نعيمة.منى.فضيلة.سميحة.

عماري فطيمة

# إهـــــداء

الحمد لله الذي وفقني لأكون في هذا المكان و أنجز هذا العمل المتواضع

الذي اهديه إلى :

إلى من عمل من أجلي و علمني معنى الكفاح وسعى لأجل راحتي و نجاحي و أوصلني إلى ما أنا عليه الآن...والدي العزيز "عبد الخالق" أدامك الله و رعاك.

إلى من ربتني وساندتني بالصلوات والدعوات إلى التي شاركتني فرحتي و حزني أغلى إنسانة في هذا الوجود...والدتي الحبيبة "فاطمة الزهراء" أطال الله بعمرها.

إلى من كان لي نعم السند و نعم الأخ و نعم الزوج أقول لك إن وقوفي في هذا المكان ما كان ليحدث لولا تشجيعك المستمر لي... زوجي العزيز "ماجد" حفظه الله لي.

إلى زهراتي و فلذات كبدي..."إيمان فاطمة الزهراء، تسنيم" اللذان حرما مني طيلة الفترة التي قضيتها في البحث و أقول لكما كل ما وصلت إليه هو لأجلكما.

إلى إخوتي الذين ظفرت بهم فهم هدية من الله عز وجل..."مراد،سمير،عيسى، جمال"
إلى أبي الثاني... "عبد الوهاب"، و أمي الثانية..."فاطمة" حفظكما الله و رعاكما.

إلى روح عمي الطاهرة..."عرجون محمد" رحمك الله.

إلى أهل زوجي كل باسمه الذين ساندوني من أول المشوار إلى أخره فشكرا جزيلا

إلى نعم الأخت التي لم تلدها لي أمي صديقتي وشريكتي في العمل فكانت لي نعم الصديق الصادق الصدوق... "فطيمة عماري".

إلى أروع صديقات كانوا معي في مشواري وقفوا معي في السراء والضراء"منى،فضيلة ،سميحة،ابتسام".

عرجون سعدية

# مقدمة

## مـقـــــدمــة

يعد العراق من بين الأقطار العربية التي استطاعت الدولة العثمانية ضمها إليها، وذلك بعد انتصارها على الفرس عام 1535م، وظلت تحت حكمها إلى أن تم احتلالها من قبل بريطانيا، وتزامن ذلك مع بداية الحرب العالمية الأولى.

كما تعتبر الامتيازات الاقتصادية التي منحت للدول الأوربية من طرف الدولة العثمانية مؤشرا لبداية التدخل في شؤون هذه الأخيرة، و كانت بريطانيا من بين الدول التي كان لها نصيب من الامتيازات، فرأت في اندلاع الحرب العالمية الأولى الفرصة السانحة لبلوغ مآربها. وبعد الحرب بدأ الحلفاء في تجسيد مخططاتهم الاستعمارية الرامية إلى اقتسام المنطقة بعد سلبها من السيادة العثمانية، فبدأت بريطانيا في وضع خططها العسكرية لاحتلال العراق باعتباره مهد لأهم الحضارات هذا بالإضافة إلى موقعه الاستراتيجي المهم الذي يربط آسيا وأوربا، كما يمثل اقصر طريق بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، ومن ثم تمكنت بريطانيا من إحكام سيطرتها على المنطقة و بسطت نفوذها، ومن هنا جاءت مذكرتنا الموسومة بعنوان: **سياسة الانتداب البريطاني على العراق(1920-1932م).**

### أسباب اختيار الموضوع :

تراوحت أسباب و دواعي اختيارنا لهذا الموضوع بين ذاتية وأخرى موضوعية

### 1.الأسباب الذاتية:

- رغبتنا في دراسة تاريخ العراق وخاصة في فترة الانتداب البريطاني، وتسليط الضوء على أهم الأحداث السياسية في تلك الفترة.

### 2.الأسباب الموضوعية:

- معرفة بعض الجوانب المتعلقة بسياسة بريطانيا تجاه العراق من خلال كتابات المؤرخين.
- إبراز أهم الأحداث السياسية الحاصلة في العراق بين فعل ورد فعل خلال فترة الدراسة.
- الأهمية الجيواقتصادية للمنطقة جعلت منها محور تنافس بين القوى الأوربية.

**الإشكالية :**

دخل العراق مرحلة انتقالية بعد مؤتمر سان ريمو 1920م، عرف خلالها سلسة من الأحداث السياسية التي أثرت بشكل مباشر على أوضاعه الداخلية. و عليه نطرح الإشكالية التالية :

**فيما تمثلت طبيعة السياسة التي انتهجتها بريطانيا تجاه العراق خلال الفترة الممتدة من 1920م إلى 1932م؟**

و للإجابة على هذه الإشكالية وضعنا جملة من التساؤلات الفرعية :

1. فيما تمثلت جذور الأطماع البريطانية في العراق؟
2. ما هي نتائج الأحداث السياسية لسنة 1920م؟
3. ما هي مظاهر السياسة البريطانية في العراق؟ ما هي نتائجها؟

**خطة البحث:**

ولمعالجة هذا الموضوع قسمنا البحث إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى مقدمة والتي تم فيها التمهيد للموضوع، وخاتمة التي كانت عبارة عن أهم النتائج التي تم التوصل إليها، مرفقين ذلك ببعض الملاحق التوضيحية.

تضمن **الفصل الأول** و المعنون **بالمطامع البريطانية في العراق من 1914 إلى غاية فرض الانتداب1920م**، عرض عام للعوامل التي ساعدت بريطانيا على بسط نفوذها في العراق، احتوى هذا الفصل على ثلاث مباحث. تطرقنا في المبحث الأول إلى الاحتلال **البريطاني للعراق** مع بداية الحرب العالمية الأولى وخطة سير الحملة العسكرية، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان **الإدارة البريطانية والمقاومة الشعبية**، تناولنا من خلاله الأسس التي قامت عليها الإدارة البريطانية وما تبع ذلك من رد فعل وطني أو ما نسميه بالحركة الوطنية، وختم الفصل بوضع **العراق تحت الانتداب** البريطاني حسب مقررات مؤتمر سان ريمو.

أما بالنسبة **للفصل الثاني** فجاء تحت عنوان **الأوضاع السياسية في العراق من 1920م إلى 1921م**، و الذي انقسم بدوره إلى ثلاث مباحث أيضا، الأول بعنوان **ثورة العشرين** أدرجنا فيه **التمهيد لقيام الثورة** و كذا **جبهات القتال** و إلى **الموقف البريطاني منها**، أما المبحث الثاني فكان من نتائج المبحث الأول فعنوناه **بإقامة النظام الملكي في العراق**، احتوى على **تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة**، تلاها **مؤتمر القاهرة** الذي أدى إلى **وصول الأمير فيصل إلى بغداد وتتويجه ملكا على العراق**، أما المبحث الثالث والأخير فكان بعنوان **تشكيل الجيش العراقي** فتبلورت مصالح بريطانيا بالنسبة للعراق في تشكيل حكومة محلية لذلك كان طبيعيا أن يكون لها جيشا وطنيا نظاميا خاصا بها ذكرنا فيه **العوامل الأساسية لتشكيل الجيش العراقي** إضافة إلى **هيمنة السياسة عليه** وأخيرا **تطور تشكيل الجيش**.

في حين **الفصل الثالث** والأخير من هذه الدراسة تم تخصيصه لدراسة **المعاهدات البريطانية-العراقية واستقلال العراق (1922-1932م)** مكون من أربعة مباحث. كان الأول بعنوان **المعاهدة البريطانية-العراقية الأولى 1922م** احتوى على **المفاوضات لعقد المعاهدة** و **المجلس التأسيسي العراقي**، وكذا **القانون الأساسي (الدستور)**، أما المبحث

الثاني فكان خاص **بالمعاهدة البريطانية– العراقية الثانية 1926م** التي تناولت **مشكلة الموصل** بين بريطانيا و تركيا، و **عقد معاهدة 1926م**، في حين المبحث الثالث تحدث عن **المعاهدة البريطانية– العراقية الثالثة 1927م**؛ تناولنا من خلاله **عقد المعاهدة و ردود الفعل الوطنية** التي أدت إلى عقد معاهدة جديدة والتي تم التطرق إليها في المبحث الرابع و الأخير الذي أدرج فيه **عقد معاهدة 1930م واستقلال العراق ودخوله في عصبة الأمم 1932م.**

**المناهج المتبعة :**

خلال دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا على:

- **المنهج التاريخي الوصفي :** من خلال تتبع الأحداث والتطورات السياسية الحاصلة في العراق ومحاولة فهمها من أجل الوصول إلى معلومات دقيقة و بتسلسل كرونولوجي.
- **المنهج التحليلي :** وهو ما اعتمدنا عليه في عرض المعاهدات بين الجانبين البريطاني والعراقي والسياسة التي اتبعتها بريطانيا لتحقيق مآربها.

**أهم المصادر والمراجع:**

و قد اعتمدنا في بحثنا هذا على مصادر عديدة ومتنوعة أهمها:

**1. المذكرات الشخصية:**

- مذكرات برسي كوكس وهنري دوبس، **صفحة من تاريخ العراق الحديث من سنة 1914إلى سنة 1926تكوين الحكم الوطني في العراق**، والذي أفادنا كثيرا حيث تناول تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة وكذا تتويج فيصل لعرش العراق.

**2. المصادر:**

- عبد الرزاق الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث** بجزأيه الثالث والثاني والذي أفادنا كثيرا في عرض المعاهدات، وأيضا كتابه **الثورة العراقية الكبرى** الذي قدم لنا شرح مبسط لوقائع ثورة العشرين.
- علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث** بجزأيه الرابع والخامس والذي أخذنا منه الأسس التي انتهجتها بريطانيا في تكوين إدارتها في العراق.

**3. المراجع:**

- جعفر عباس حميدي،ابراهيم أحمد، **تاريخ العراق المعاصر** والذي تناول كل فصول البحث بإسهاب وبأسلوب سلس.
- محمد سهيل طقوس، **تاريخ العراق الحديث والمعاصر** والذي تناولنا منه الاحتلال البريطاني للعراق وخطة سير الحملة العسكرية.
- محمد حمدي الجعفري، **بريطانيا والعراق حقبة من الصراع** والذي استفدنا منه في عرض وتحليل المعاهدة البريطانية-العراقية الأولى وكذا دخول العراق في عصبة الأمم.
- عبد الرحمن البزاز، **العراق من الاحتلال إلى الاستقلال** والذي استقينا منه أحداث مشكلة الموصل، وكذا عقد معاهدة 1930م.
- طارق مجيد تقي العقيلي، **مقدمة في تاريخ العراق السياسي الحديث** والذي أفادنا كثيرا في إقامة النظام الملكي في العراق.

**4. المذكرات و الرسائل الجامعية:**

- فارس محمود فرح حسين الجبوري، **وقائع ثورة العشرين في ضوء مواد صحيفة (العراق)** رسالة الماجستير هذه يتضح من عنوانها فيما أفادتنا فهي سهلت علينا مجريات ثورة العشرين.

- عبد المجيد كامل عبد اللطيف، **دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-1933م** و استخلصنا من أطروحة الدكتوراه هذه وصول فيصل إلى سدة الحكم و إقامته للنظام الملكي.

**الصعـوبات:**

أما بالنسبة لصعوبات الدراسة، والتي لا يخلو منها أي عمل أكاديمي. فمن جملة العقبات التي واجهتنا مايلي:

- جاء في مقدمتها ما يمر به العالم أجمع والمتمثل في **"جائحة كورونا "** الشيء الذي أدى إلى غلق الجامعات وكذا المكتبات ودور الثقافة، كما عرقلت عملية التنسيق بيننا.

"فاللّهم كما رفعت السماء بلا عمد ارفع الوباء عن بلادنا وبلاد المسلمين".

- كذلك ضعفنا في اللغات الأجنبية والذي صعب علينا ترجمة بعض المصادر خاصة منها المتاحة باللغة الانجليزية.

وفي الأخير نحمد الله عز وجل على توفيقنا في إعداد هذا العمل المتواضع الذي بين أيديكم.

كما نتوجه بالشكر لأستاذنا المعطاء وقدوتنا الدكتور مصطفى عبيد على سعة الصدر ورحابة النفس، و نتمنى له دوام الصحة والعافية.

# الفصل الأول:

## المطامع البريطانية في العراق من 1914 إلى غاية فرض الانتداب 1920

**المبحث الأول:** الاحتلال البريطاني للعراق

**المبحث الثاني:** الإدارة البريطانية والمقاومة الشعبية

**المبحث الثالث:** العراق تحت الانتداب.

## المبحث الأوّل: الاحتلال البريطاني للعراق

بعد نشوب الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية إلى جانب دول المحور– ألمانيا، الإمبراطورية النمساوية المجرية، مملكة بلغاريا–، في الحرب ضد دول الحلفاء– فرنسا، بريطانيا، روسيا– الأمر الذّي جعل بريطانيا تقوم بمهاجمة العراق[1].

فأرسلت حملة عسكرية من مومباي الواقعة على الساحل الغربي للهند، بقيادة الجنرال **ديلامين Dilamin**، وسميت الحملة بالحملة **D**[2]،

كان ذلك في 6 نوفمبر 1914، نزلت الحملة قرب شط العرب واستولت على الفاو، وكان يرافقها السير **برسي كوكس Percy Cox**[3] **(ينظر الملحق رقم 01 ص 70)** بصفته كبير الضباط السياسين[4]؛ الذي قام بإصدار بيان يعلن فيه أسف الحكومة البريطانية على معاداة وإعلان الحرب على الدولة العثمانية، ويُشير فيه إلى سكان البصرة بأنّهم لن يتعرضوا لهم إذا ما وقفوا موقفا وديا ولا يُساندون العثمانيين[5].

ثمّ دخلت القوات البريطانية البصرة في 22 نوفمبر 1914 بعد اشتباكات مع القوة التركية – العشائرية في 16 و17 نوفمبر من نفس السنة، وتراجع الأتراك إلى القرنة

---

(1)– إيناس حمزة الجيلاوي، **<<الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتي(1914– 1932)>>** ، مجلة كلية التربية الأساسية، ع7، منشورات جامعة بابل، العراق، ص196.

(2)–**ديلامين** : قائد الحملة العسكرية البريطانية على العراق، حيث كان يقود القوة التّي حملت الرمز D نسبة إليه والتّي اندلعت في بداية الهجوم على جنوب العراق، واحتلت منطقة الفاو. **للمزيد ينظر**: باسم وحيد جوني، الخطاب الإعلامي البريطاني. الأسس النظرية والتطبيقية، دار مجد للنشر والتوزيع، (د.ب)، (د.س)، ص63.

(3)– محمد سهيل طقوس، تاريخ العراق (الحديث والمعاصر)، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2015، ص114.

(4)– **برسي كوكس** : ولد في 20 نوفمبر 1864 في مدينة هيرون كيت مقاطعة اسيكس في بريطانيا، تلقى علومه العسكرية في الأكاديمية الملكية العسكرية في سانت هيرت، وبعد الحرب العالمية الاولى أصبح حاكما سياسيا في العراق، توفي سنة 1937، **للمزيد ينظر**: صبري فالح حمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء أمراء نجد– الكويت– الحجاز حائل( 1915– 1923) الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2016، ص19..

(5)– بشار فتحي جاسم العكيدي، صراع النفوذ البريطاني الأمريكي في العراق ( 1939– 1958) دراسة تاريخية سياسية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص40.

تاركين البصرة وراءهم، ورفع العلم البريطاني فوق القنصلية الألمانية في المدينة، وعنيت الحكومة البريطانية عليها حاكما، وأدخلت النظم البريطانية عليها[1].

ثمّ واصلت تقدمها شمالا باتجاهين؛ الاتجاه الأوّل نحو مدينة الناصرية الواقعة على نهر الفرات، والاتجاه الثاني نحو مدينتي العمارة والكوت على نهر دجلة، ومن ثمّ نحو العاصمة بغداد[2]، فاحتلت العمارة في 3جوان1915، والناصرية في 25 جويلية1915[3].

وهكذا استطاع البريطانيون السيطرة على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة الناصرية[4].

بعد هذه الانتصارات وفشل المقاومة العثمانية أخذت بريطانيا تفكر في التقدم نحو بغداد، وخاصة أنّ احتلال البصرة جاء مطابقا للتوقعات والخطط التّي رسموها، لذلك أخذت حكومة الهند على عاتقها تحقيق فكرة الزحف نحو بغداد بعد تعيين الجنرال **جون نيكسون John Nixon** كقائد للقوات البريطانية في العراق في أفريل وخولته بالزحف نحو بغداد[5].

تهيأ الجنرال نيكسون للحملة وأكّد على أنّ ما لديه من قوات تكفيه للزحف نحو بغداد، والقيام بالمهمات المطلوبة منه، إلاّ أنّه لم يلبث أن تحمل سوء تقديراته عندما حوصرت

(1)- محمد سهيل طقوس، المرجع السابق، ص115.

(2)- حامد الحمداني، ثورة 14 تموز، دار فيشون ميديا، السويد، 2006، ص15.

(3)- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر، بلاد العراق، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص31.

(4)- علي محمد كريم وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، المرحلة الرابعة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (د.د)، (د.ب)، (د.س)، ص12.

(5)- بشار فتحي جاسم العكيدي، المرجع السابق، ص42.

قواته في منطقة الكوت[1]، واستمر الحصار مدة مائة وستة وأربعين يوما، تعرض خلالها الجنود البريطانيون للجوع والأمراض فاضطرت الحكومة البريطانية إلى التفاوض على شروط الاستسلام في 26 أفريل 1916، وأصرت القيادة التركية على الاستسلام الكامل[2].

فاستسلم (13309) ضابطا وجنديا مع قائدهم الجنرال **طاوزند Tousnend** إلى القوات العثمانية التّي كان يقودها خليل باشا والي بغداد وقائد الجيش التركي في العراق[3].

وبعدها شكلت بريطانيا لجنة للتحقيق والتقصي حول أسباب الهزيمة، فاتضح لها أنّ القائد العام للجيش البريطاني في العراق السر نيكسون كان يتقدم نحو بغداد دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة، ودون دراسة للأوضاع العسكرية، ومن جانب آخر التحصينات القوية لدى العثمانيين.

وعليه عينت الحكومة البريطانية قائدا جديدا للجيش البريطاني في العراق وهو الجنرال[4] **ستانلي مود Stanley Moude** [5].

استأنف البريطانيون هجومهم في 09 جانفي 1917، واحتلوا الكوت وأخذوا يطاردون

---

(1)- عادل محمد حسين العليان، **<<الصراع البريطاني- الفرنسي على الموصل وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منه 1918- 1926 >>**، مجلة كلية المأمون الجامعة، ع23، العراق، (د.س)، ص18.

(2)- محمد سهيل طقوس، المرجع السابق، صص 115- 116.

(3)- عادل محمد حسين العليان، المرجع السابق، ص18.

(4)- **ستانلي مود** : أحد الضباط البارزين، تخرج من كلية الأركان في كامبرلي، وشغل مناصب عسكرية في مصر،وفي حرب البوير في جنوب إفريقيا، وفي بداية الحرب، أي في 1914 اشتغل رئاسة ركن فيلق ثمّ منصب لواء ثمّ قيادة الفرقة 13 في الدردنيل والعراق، **للمزيد ينظر**: شكري محمود نديم، حرب العراق 1914- 1918، ط4، شركة النبراس للنشر والتوزيع، العراق، 1914، ص113.

(5)- جاسم محمد حسن العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، (د. س)، ص47.

القوات العثمانية نحو الشمال، فوصلوا إلى بغداد ودخلوها في 11 مارس 1917[1]، وأذاع الجنرال مود بلاغا رسميا على الجمهور قال فيه: ( أنّ الجيش البريطاني جاء إلى العراق منقذا ومحررًا)[2].

انتزعت القوات البريطانية مدن العراق الواحدة تلو الأخرى، ولمّا أعلنت هدنة **مودروس Mudros** [3] في 3 أكتوبر 1918 كان الجيش البريطاني على مسيرة بضعة كيلومترات من الموصل جنوبا، فتقرر أن يشغل الموصل شغلا عسكريا، دون أن يحتلها احتلالاً[4].

واصل بعد ذلك الجيش البريطاني تقدمه شمالا باتجاه الموصل بقياد الجنرال **مارشال William Marshall** الذّي خلف الجنرال مود بعد وفاته[5].

فبدأت القوات البريطانية في احتلال المواقع الإستراتيجية اللازمة لضمان أمن قوات الحلفاء، لكن القائد التركي رأى أنّ البريطانيين يتوغلون في الولاية لاحتلالها بعد إعلان الهدنة، فطلب منهم أن يتقهقروا إلى المواقع التّي كانوا يحتلونها قبلها، وادعى القائد البريطاني من ناحية أخرى أنّ الهدنة تسمح له باحتلال ولاية الموصل، ولكنّه فشل في إخراج القائد التركي منها، فاضطر هذا الأخير في 7 نوفمبر إلى التوقيع على تعهد

(1)- محمود شاكر، المرجع السابق، ص31.

(2)-محمد مسرور عالم، أدب الثورة في العراق بعد الحرب العالمية الأولى، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الأدب العربي، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة عليكرة، الهند، إشراف: فيضان أحمد، 2012، ص15.

(3)-**هدنة مودروس** : بين بريطانيا والدولة العثمانية اشترطت أن تتخلى هذه الدولة عن حامياتها فيما بين النهرين وفي مناطق أخرى وتسلم ذلك للحلفاء. **للمزيد ينظر**: زكي صالح، مقدمة في دراسة تاريخ العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، 1953، ص13.

(4)-عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، ج3، دار الرافدين للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2008، ص330.

(5)- زكي صالح، المرجع السابق، ص13.

بإخلاء المدينة في مدة عشرة أيام[1]، وفي نوفمبر 1918 تمّ احتلال الموصل، وبهذا أكملت بريطانيا احتلال معظم أنحاء البلاد من الجنوب إلى الشمال، ومن الشرق إلى الغرب [2].

(1)- محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص184.

(2)- Hala Fatah, Frank caso, A Brief History of Iraq, An imprint of infobase publishing, New York, 2009, p 157.

## المبحث الثاني: الإدارة البريطانية في العراق والمقاومة الشعبية

سعت بريطانيا بعد احتلالها للعراق لتهيئته إداريا واقتصاديا كي يصبح جزءًا من الإدارة البريطانية في الهند؛ وذلك بإدخال النظم والقوانين والمبادئ الإدارية الهندية في مختلف نواحي الحياة داخل العراق [1]. فمجموعة القوانين المسماة بقوانين مناطق العراق المحتلة كانت مستمدة إلى حد بعيد من القوانين المعمول بها في الهند [2].

ولقد كان السر برسي كوكس رئيس الاحتلال منذ بداية الأمر، وبعد احتلال بغداد انتقل مركزه إليها، وأصبح منذ 1 سبتمبر 1917 يدعى بالمندوب المدني باعتباره المسؤول الأعلى عن الإدارة المدنية.

كما كانت الإدارة البريطانية في العراق تقوم على بعض الأسس كالعمل على تأمين الحاجات التّي يتطلبها الاحتلال بالاستيلاء على بعض الأراضي والممتلكات وتشغيل العراقيين بالإكراه لخدمة المجهود الحربي البريطاني، والتخطيط لجعل الجزء الجنوبي من العراق مستعمرة هندية تمهيدا لضمه للهند، و تحقيقا للسياسة الاستعمارية الطامعة في جنوب العراق، وكذا محاولة التقرب من العشائر والاهتمام بإقامة العلاقات مع بعض رؤساؤها والعمل على زيادة نفوذ هؤلاء الرؤساء بمدهم بالمال، ومنحهم الإقطاعيات الكبيرة لضمان الولاء للسلطة المحتلة[3].

---

(1)- أحمد محمود علو المهدي السامرائي، **<<أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني ( 1914-1920)>>** ، مجلة جامعة تكويت للعلوم الإنسانية، ع9، المجلد 16، كلية التربية، جامعة تكويت، أيلول، 2009، ص349.

(2)- زكي صالح، المرجع السابق، صص13-14،

(3)- جعفر عباس حميدي، إبراهيم أحمد، تاريخ العراق المعاصر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، بغداد، (د.س)، صص15-16.

كما عملت على إيجاد نظام إداري تكون المشاركة العراقية فيه في الوظائف الثانوية، وسعت لوضع نظام قضائي جديد يهدف إلى استبدال القوانين العثمانية بقوانين هندية في الشؤون المدنية والتجارية والعقابية.

وردًا على أسس الإدارة البريطانية بدأت حركة المقاومة في العراق في 09 نوفمبر 1914 عندما كانت البصرة مهددة بخطر الغزو البريطاني، فقد وصلت يومها برقية من البصرة إلى علماء الدين في العتبات المقدسة ومختلف المدن العراقية [1]، جاء فيها ما نصّه: " ثغر البصرة الكفار محيطون به، الجميع تحت السلاح، نخشى على باقي بلاد الإسلام، ساعدونا بأمر العشائر بالدفاع"[2]. وهذا ما يدل على مدى تأثير علماء الدين على السكان.

وتضمنت بنود الرئيس الأمريكي ولسن وخاصة البند الثاني عشر، الدعوة إلى إعطاء حق تقرير المصير للشعوب التّي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية وخلافا لكل تلك الوعود دأبت الإدارة البريطانية على إقامة نظام احتلال استعماري، أصبحت فيه السلطة المطلقة بأيدي القيادة العسكرية البريطانية، أمّا الإدارة المدنية فكانت خاضعة لحكومة الهند البريطانية[3].

فعمدت الإدارة البريطانية إلى إجراء استفتاء لتزييف إرادة الشعب العراقي كان ذلك في 30 نوفمبر1918 حول ما إذا كانوا يفضلون دولة عربية واحدة تقوم بإرشاد بريطانيا وتمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية إلى الخليج العربي، وفي هذه الحالة هل يرون أنّ

(1)- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث- من 1914 إلى 1918، ج4، المكتبة الوطنية، بغداد، العراق، 1972، ص127.

(2)- المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي 1914- 1926، تر: جعفر الخياط، (د.د،) بيروت، 1971، ص13.

(3)- جعفر عباس حميدي، إبراهيم أحمد: المرجع السابق، ص17.

عاهلا عربيا اسميا يجب أن ينصب على رأس هذه الدولة؟ وإذا كان الأمر كذلك من الذّي يفضلون تنصيبه رئيسا للدولة؟

اقتصرت المعارضة في الاستفتاء على أربعة مدن: النجف، كربلاء، الكاظمية، بغداد، أمّا في المدن الأخرى فقد جرى الاستفتاء عموما وفق ما أرادته الحكومة البريطانية[1].

وقد أجمع الوجهاء والرؤساء في المدن كلها على المطالبة بالحكم البريطاني المباشر، ومنهم من طلب أن يكون كوكس حاكما عليهم.

يمكن القول أنّ الاستفتاء كان حافزًا لنشوء ما نسميه بالحركة الوطنية في العراق، وهي حركة تبناها المعارضون للحكم البريطاني واتخذوا فكرة الاستقلال شعارًا لهم. فظهرت بعض الجمعيات الوطنية وكانت أولى هذه الجمعيات جمعية **العهد العراقي** التّي تأسست سنة 1919، وكان لها فرع في الموصل وآخر في بغداد، سعت إلى استقلال العراق استقلالا تامًا ضمن حدوده الطبيعية[2]، وهي أن يكون للعراق الخيار في انتخاب من يشاء من الأمم الراقية للمعاونة في الشؤون الفنية والاقتصادية إذ اقتضت الحاجة على أن لا تمس تلك المعاونة بالاستقلال التام، كما كرست كل جهودها لنهوض الشعب العراقي ليباري أرقى الأمم الغربية، كما كانت تسعى لخير الأمة العربية[3].

ويتضح من برنامج الجمعية المذكور أعلاه أنّ المنشغلين في السياسة العراقية والمنضمين إلى جمعية العهد العراقي وإلى الأحزاب والجمعيات السياسية الأخرى، كانوا يسعون لإفاقة الوعي القومي العربي ولنصرة القضية العربية.

(1)–علي الوردي، لمحات اجتماعية...، حول ثورة العشرين، ج5، المرجع السابق، ص–ص86–92.

(2)– جعفر عباس حميدي، إبراهيم أحمد: المرجع السابق، ص18– 19.

(3)– عبد الله الفياض، الثورة العراقية لسنة 1920، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1954، ص60.

وقام الوطنيون أيضا بإنشاء جمعية سرية أسموها جمعية **حرس الاستقلال**، وذلك في نهاية فيفري1919، وأخذت تعمل إلى جانب جمعية العهد واشتركا في نفس الهدف وهو الاستقلال التام للعراق[1]، ثمّ ألفت جمعية سرية إلى جانب هاتين الجمعيتين سميت بـ: **جمعية الشبيبة**، وأخذت هذه الجمعيات تتبادل وجهات النظر وتبث روح الوعي بين طبقات الشعب، وذلك بعقد الاجتماعات العلنية والسرية، كما قام بعض أعضائها بالسفر إلى خارج بغداد للاجتماع بالعلماء ورؤساء القبائل[2].

(1)- أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، 1976، 473.

(2)- عبد العظيم عباس عبد الحسين نصار، ثورة العشرين في العراق عوامل الانطلاق ومظاهر السخط الجماهيري، جامعة الكوف، كلية التربية للبنات، (د.ب)، ص101.

## المبحث الثالث: العراق تحت الانتداب

ما اندلعت الحرب العالمية الأولى، ودخول تركيا الحرب حتى بدأت دول الوفاق تفكر في الاستفادة من الموقف، وذلك بإنهاء مبدأ المحافظة على سلامة الأراضي والعمل على تقسيمها فيما بينها.

فكانت اتصالات **الشريف حسين**[1]، والمندوب السامي البريطاني فاتحة اهتمام البريطانيين بقيام ثورة على الحكومة العثمانية، بقيادة الشريف حسين، وقد نجم عن هذه الاتصالات مراسلات جرت بين **آرثر هنري مكماهون (Arthur Henry Macmahon)**[2]وشريف مكة من 14 جويلية 1915 إلى 10 مارس1916، وقد بلغ عدد الرسائل المتبادلة عشرا، منها خمس كتبها **مكماهون** وخمس كتبها الحسين[3]، تمّ بمقتضاها اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية الواقعة داخل حدود معينة تفصل بين البلاد العربية والبلاد التركية من ناحية، وبينها وبين فارس من ناحية أخرى، أي تشمل الشام كلّه والعراق والجزيرة العربية، ما عدا عدن[4]، المحمية البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى مقابل إشعال شريف مكة الثورة العربية ضدّ الدولة العثمانية.

---

(1)- **الشريف حسين** : ولد الشريف حسين بن علي في الاستانة عام 1853 من أسرة الشرفاء العبادلة، عينه عبد الحميد الثاني أميرا على مكة المكرمة بعد وفاة الشريف عون الرفيق. **للمزيد ينظر**: كليب سعود الفواز، المراسلات المتبادلة بين الشريف حسين والعثمانيين 1908- 1918 دراسة تحليلية، المكتبة الوطنية، مصر، 1997، ص60.

(2)- **آرثر هنري مكماهون**: 1862- 1949 المندوب السامي البريطاني في مصر وصاحب المراسلات الشهيرة مع شريف مكة، درس في كلية ساند هرست العسكرية وتخرج ضابط في الجيش 1883. **للمزيد ينظر**: نجدة فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية: نجز والحجاز 1916، مج2، ط1 دار السّاقي، بيروت، 1996، ص93.

(3)- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي 1516- 1922، ط1 دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص451.

(4)- زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار المسيرة، عمان، 2011، ص182.

في الوقت الذّي كانت تجري فيه محادثات الشريف حسين –مكماهون– كانت تجري مفاوضات سرية بين انجلترا وفرنسا لتقسيم البلاد العربية، والقضاء على الوحدة العثمانية العربية عن طريق التلويح بالإغراء وقصد المساعدة في إنشاء إمبراطورية عربية جديدة[1].

جرت هذه المرحلة الجديدة من المفاوضات الثنائية منذ تاريخ 22ديسمبر 1915 والتّي عرفت باسم كبار المفاوضين أي الفرنسي **جورج بيكو Picot**[2]والبريطاني **مارك سايكس**[3]**Sykes**، ما يسمى باتفاق **سايكس بيكو**[4]قنصلها العام في بيروت سابقا، مندوبا ثانيا لمتابعة شؤون الشرق، ولمفاوضة الحكومة البريطانية في مستقبل البلاد العربية، فلم يلبث أن شدّ رحاله إلى القاهرة فاجتمع فيها إلى السر مارك سايكس النائب في مجلس النواب البريطاني والمندوب الثاني لشؤون الشرق. وفي القاهرة نفسها دارت المفاوضات بين المندوبين، وأشرف عليها معتمد روسيا لتطبيق المبادئ التّي تمّ الاتفاق عليها وتقررت بموجب المعاهدة الثلاثية رسم خط الحدود الجديد على الخارطة[5].

نصّت هذه الاتفاقية على تجزئة البلاد العربية إلى منطقتين (أ) و(ب) المبينة في الخريطة **(ينظر الملحق رقم 02 ص71)**، يكون لفرنسا في المنطقة (أ) ولانجلترا في المنطقة (ب) حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية، وتنفرد فرنسا في المنطقة

(1)– الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288– 1916، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص261.

(2)– **جورج بيكو**: كان قنصلا فرنسيا عاما في سورية قبل الحرب العالمية الأولى، وكان مركز السفارة في بيروت، عين مندوبا ساميا للحكومة الفرنسية لمتابعة شؤون الشرق والمفاوضة الحكومة البريطانية على مستقبل البلاد العربية. **للمزيد ينظر**: العماد مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، ط4 دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (د.ب)،1987، ص165.

(3)–**مارك سايكس**: سياسي له دراسات في المسألة الشرقية ورحلات عديدة في الامبراطورية العثمانية، وكان نائبا في المجلس البريطاني ومندوبا ساميا لشؤون الشرق. للمزيد ينظر: العماد مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص165.

(4)– جوزيف حجار، سورية بلاد الشام تجزئة وظن حول اتفاقية سايكس بيكو دراسة وملف وثائقي، ط1، دار طلاس، دمشق، 1999، ص82.

(5)– غالب العياشي، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا، مطابع أشقر إخوان، بيروت، 1955، صص26، 27.

(أ) وانجلترا في المنطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناءً على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية[1]، كما يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء سوريا ولانجلترا في المنطقة الحمراء منطقة البصرة انشاء ما ترغبان به من شكل الحكم، مباشر أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية، إضافة إلى إنشاء إدارة دولية في المنطقة السمراء فلسطين يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء.

وبهذه المواد الثلاث الأولى من الاتفاقية حددت القوى الاستعمارية الكبرى مصير المشرق العربي[2].

وما أن وضعت الحرب العالمية أوزارها في 30 أكتوبر 1918 بعد عقد الهدنة بين ألمانيا والحلفاء في 11نوفمبر 1918 حتى توجهت الأنظار إلى باريس، حيث عقد مؤتمر الصلح، وكان مصير المنطقة العربية في مقدمة القضايا المطروحة على جدول أعماله. كونها تُعدّ جزءًا من الدولة العثمانية، وقد مثّل العرب في هذا المؤتمر الأمير فيصل بن الحسين ممثلا لمملكة الحجاز التّي دعت لحضور المؤتمر كونها حليفة بريطانيا[3].

قدّم فيصل مذكرة لمؤتمر الصلح أكّد فيها على توحيد العرب في ظل حكومة واحدة تتمتع بالسيادة الكاملة، كما طالب باستقلال العرب في الجزء الآسيوي من الدولة العثمانية، وبذلك استطاع فيصل أن يحصل على تأييد من قبل العالم للقضية التّي جاء من أجلها للمؤتمر وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية[4]. أمّا المذكرة الثانية فطالب فيه

(1)- أحمد التلاوي، الدولة والعمران في الإسلام وأزمة كيانات "سايكس بيكو"، ط1، مركز الإعلام العربي، مصر، 2015، ص38.

(2)- أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مج1، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.س)، ص185 .

(3)- نمير طه ياسين، المرجع السابق، ص172.

(4)- جلال كاظم محسن الكناني، الإدارة الفرنسية في سورية 1920- 1936م، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية ابن رشد، دامعة بغداد، إشراف: طارق نافع الحمداني، 2009، ص25.

باستقلال الشعوب العربية مؤكدًا على مبادئ الرئيس الأمريكي **ولسون Wilson** [1] في حق الشعوب في تقرير مصيرها[2].

وفي الثلاثين من جانفي 1919 خرج المؤتمر بمجموعة من القرارات، منها فصل البلدان العربية عن الدولة العثمانية، كما جرى التوقيع على ميثاق عصبة الأمم الذّي نصت عليه المادة (22) منه على نظام[3] الانتداب[4].

وكان قرار لجنة "**كينغ كراين**"[5] هو استقلال سوريا مع مساعدة دول أجنبية لها وهي الو.م.أ أو بريطانيا، كما أنّ السكان كانوا يرفضون الوصاية المباشرة، إلاّ أنّ قرارات هذه اللّجنة ظلّت حبرا على ورق[6].

وبعد المداولات التّي جرت في مؤتمر الصلح في باريس تقرر عقد مؤتمر **سان ريمو** بإيطاليا يوم 25 أفريل 1920 قرر مجلس الحلفاء فيه ما يلي:

- وضع سوريا تحت الانتداب الفرنسي كدولتين منفصلتين.

---

(1)- **ولسون وودرو** : 1856- 1924 سياسي أمريكي، من أركان الحزب الديمقراطي، الرئيس (28) للولايات المتحدة الأمريكية، في عهده دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى، اقترح النقاط الأربع عشرة أساسا للسلام، ولكن معاهدة فرساي خيبت آماله، نجح في إنشاء عصبة الأمم. **للمزيد ينظر**: منير البعلبكي: معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص496.

(2)- زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص241.

(3)- جلال كاظم محسن الكناني، المرجع السابق، صص26- 27.

(4)- **الانتداب**: كما نصّ عليه ميثاق عصبة الأمم هو تكليف دولة تدعى الدولة المنتدبة مساعدة البلدان الضعيفة المتأخرة على النهوض وتدريبها على الحكم حتى تصبح قادرة أن تستقل وتحكم نفسها بنفسها. **للمزيد ينظر**: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت،1994، ص106.

(5)- **لجنة كينغ كراين**: لجنة دولية أقر الحلفاء تعيينها في مؤتمر الصلح بباريس لدرس قضية الولايات العربية التّي كانت تابعة للسلطة العثمانية، والوقوف على رغبات سكانها، وتخلف الفرنسيون والبريطانيون عنها لأسباب استعمارية فما كان من الأمريكيين إلاّ أن أقروا إرسال وفدهم لإجراء التحقيقات اللازمة على مسؤولياتهم الخاصة. **للمزيد ينظر**: عبد الوهاب الكيالي، ج5، المرجع السابق، ص341.

(6)- عبد المنعم إبراهيم الجميعي، المشرق والمغرب العربي دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الغيوم، القاهرة، 2013، ص99.

- وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني مع الالتزام بتنفيذ[1] وعد بلفور[2]

(1)– أرنولد ولسون، الثورة العراقية، تر: جعفر الخياط، ط1، دار الرافدين، 1971، ص50.

(2)– **وعد بلفور**: 2نوفمبر 1917 تصريح وجهه وزير الخارجية البريطاني إلى اللورد روتشيلد ويسمى "أبو الاستيطان اليهودي" على صور رسالة أعربت فيها الحكومة البريطانية عن عطفها على تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. **للمزيد ينظر**: عبد الوهاب الكيالي، ج7، المرجع السابق، ص295، ودار الجليل، مصطلحات ومناسبات وتواريخ وشخوص صهيونية، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، 2008، ص66.

# الفصل الثاني:

## الأوضاع السياسية في العراق 1920- 1921

**المبحث الأول:** ثورة العشرين

أولا: التمهيد لقيام الثورة

ثانيا: جبهات القتال

ثالثا: الموقف البريطاني من الثورة

**المبحث الثاني: إقامة النظام الملكي في العراق**

أولاّ: الحكومة العراقية المؤقتة

ثانيا: مؤتمر القاهرة

ثالثا: وصول الأمير فيصل إلى بغداد وتتويجه ملكا على العراق

**المبحث الثالث:** تشكيل الجيش العراقي

أولا: العوامل الأساسية لتشكيل الجيش العراقي

ثانيا: هيمنة السياسة على الجيش

ثالثا: تطور تشكيل الجيش

## المبحث الأول: ثورة العشرين

### أولا :التمهيد لقيام الثورة

ظهر للعراقيين أنّ البريطانيين يريدون البقاء في العراق وأنّهم استبدلوا حكم العثمانيين بحكمهم[1]، خاصة بعد قرار الانتداب الذّي أعلن عليه في سان ريمو، فقد كان العراقيون يرون أنّ نظام الانتداب ليس سوى استعمار في ثوب جديد وتحت اسم جديد،إذ يعني الخضوع لدولة أجنبية وضياع الاستقلال الوطني خصوصا وأنّ إجراءات الإدارة البريطانية في العراق كما ذكرنا في الفصل السابق كانت شديدة[2].

ولعل أهم الدوافع التّي جعلت الشعب العراقي يثور على السياسة البريطانية هي الحركات الانفصالية عن الدولة العثمانية، وكذا قيام الثورة البلشفية في روسيا 1917، وأيضا التأثر بالوضع في سوريا وذلك بتأسيس حكومة عربية مستقلة بزعامة الأمير فيصل بن الحسين إضافة إلى قيام الثورة المصرية بزعامة **سعد زغلول**[3]مارس 1919، وتصريحات رؤساء الدول الأوروبية ومناداتهم بتحرير الشعوب، لاسيما ما أعلنه الرئيس الأمريكي في دعوته لحقوق الإنسان وتقرير المصير للشعوب[4].

فالثورة الحجازية والوثبة المصرية وقيام الحكومة الفيصلية في الشام وعبث الحلفاء قبلئذ بالعهود التّي قطعوها للعرب كلها ساهمت في قيام الثورة العراقيةا[5].

---

(1)- محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص186.

(2)- محمد حسن صالح منسي، الشرق العربي المعاصر القسم الأول الهلال الخصيب،(د.د)،(د.ب)،1990،ص17.

(3)- **سعد زغلول** : ولد سنة 1860 وتخرج من جامع الأزهر، تتلمذ على يد محمد عبده وجمال الدين الأفغاني، تخرج من كلية الحقوق سنة 1892، وأصبح بعد ذلك وزير المعارف في عام 1913 شارك في نشاط الحزب الوطني، وانتخب نائبا لرئيس الجمعية التشريعية، قاد انتفاضة 1919 ونفي على إثرها إلى مالطة. **للمزيد ينظر**: مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ط1، دار الحكمة، لندن، 1999، ص75.

(4)- سلمان هادي آل طعمة، كربلاء في ثورة العشرين، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص13.

(5)- عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبري، ط1، مؤسسة المحبين، إيران، (د.س)، ص142.

فبعد أن أذيع خبر انتداب بريطانيا على العراق بتاريخ 3 ماي 1920 تفاقم الاستياء، وتلقى الشعب قبول بريطانيا للانتداب على العراق بالمظاهرات الكبيرة والاحتجاجات الواسعة[1] نظمها أعضاء جمعية الحرس وجمعية حزب العهد فأخذ الجميع يدعو إلى المظاهرات وعقد الحفلات تارة باسم المولد النبوي وأخرى باسم عزاء الحسين، وكانت الجموع تتوافد بقوة على هذه الاحتفالات ومنها تخرج الناس على شكل مظاهرة[2]، ردت السلطات البريطانية بعنف على هذه المظاهرات، ففي نفس الشهر ناقش مشايخ بعض القبائل الكبرى في وسط الفرات إمكانية العمل ضد قوات الاحتلال، وكانت دوافعهم في ذلك متنوعة بعضهم كان على اتصال بأوساط المعارضة في النجف وكربلاء ولديهم تخوف اتجاه الحكم البريطاني بصفتهم مسلمين أو مشايخ تمتعوا حتى ذلك الحين بقدر هام من الاستقلال الذاتي.

كما كان ثمة دوافع محلية، فقد بدا واضحا بأنّ القوات البريطانية لم تكن منتشرة بشكل مكثف مما أوحى للعراقيين بأنّ الثورة المسلحة قد لا تخرج البريطانيين من العراق، ولكنّها تساعد بتعجيل جلائهم[3].

(1)- محسن جبار العارضي، 90 عاما على ثورة العراق التحريرية الوطنية، ط1، مر حميد مجيد هدو، المكتبة الوطنية، بغداد، 2010، ص95.

(2)-محمد بن عباس بن السيد عيسى آل كمال الدين، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، مطبعة التضامن، (د.ب)، 1971، ص218.

(3)- تشارلز تريب، المصدر السابق، ص82.

## ثانيا: جبهات القتال

### جبهة الرميثة والسماوة والديوانية:

يوم 30 جوان 1920 يرجعه معظم المؤرخين العراقيين على أنّه بداية الثورة، لأنّ في ذلك اليوم اعتقلت سلطات الاحتلال في الرميثة[1]، رئيس الظوالم **شعلان أبو الجون**[2] **(ينظر الملحق رقم 03 ص72)**، فحرره رجاله [3]، إذا اتجهوا إلى دار الحكومة فاقتحموها مهاجمين الحرس المحيط بالسجن فقتلوا خمسة أفراد وجرحوا سبعة، وبعد التغلب عليهم استطاعوا إخراجه[4]، وعُدَّ هروبه من السجن بمثابة الشرارة الأولى للثورة العراقية[5].

ولما وصل الشيخ شعلان إلى مضارب عشيرته الظوالم عقد هناك اجتماعا ضمّ إليه جميع رؤساء العشيرة والعشائر الأخرى المتحالفة معها، حيث أعلنوا في هذا الاجتماع الثورة[6] التي أشعلت نيرانها بالمنطقة الثالثة أي العراق ضدّ الاحتلال العسكري

---

(1)- **الرميثة** : قرية تابعة لقضاء السماوة في لواء الديوانية، كما أنّها تحتفظ بذكريات وطنية فقد أطلقت منها الرصاصة الأولى في ثورة العشرين منذ الاستعمار الانجليزي. **للمزيد ينظر**: جمال بابان، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية، ط2، ج1، (د.د)،بغداد، 1986، ص132.

(2)- **شعلان أبو الجون**: رئيس عشرة الظوالم واحد من أبرز القادة العشائريين للثورة العراقية (1920) وهي عشرة معروفة تقطن الرميثة، أمر باعتقاله وبعد فراره أعلن ثورة العشرين. **للمزيد ينظر**: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط2، دار العارف للمطبوعات، بيروت، 2013، ص318.

(3)- كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ط1، منشورات مكتبة البدليسي، بغداد، 1987، ص53.

(4)- مذكرات السيد محسن أبو طبيخ، ( 1910- 1960) خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث، ط1، جم وتح: جميل محسن أبو طبيخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص131.

(5)- محمد حسين زيون الساعدي، **<<عبد الله كاظم عبد، أهالي لواء العمارة وثورة 1920، دراسة في ضوء نظرية التحدي والاستجابة>>** ، مجلة مسيان للدراسات الأكاديمية، كلية التربية، مج 8، ع15، جامعة البصرة، العراق، 2009، ص33.

(6)- محمد بن عباس بن السيد عيسى آل كمال الدين، المصدر السابق، ص121.

البريطاني[1]، هذا الأخير أرسل الإمدادات من السماوة بناءً على طلب معاون الحاكم السياسي في الرميثة، فوصلت القوة في اليوم الأول من جويلية [2].

وفي اليومين الثاني والثالث من جويلية 1920 قام الثوار بتوحيد جهودهم وتوسيع حركتهم المعادية والرافضة للاحتلال البريطاني، فقاموا بتدمير خطوط السكك الحديدية المحيطة بالرميثة، وحفر الخنادق حول مبنى الحكومة ومحاصرة القوات المتمركزة فيه[3]، فحاول المستعمرون القضاء على الثورة في مهدها، ومع تضاءل السلاح والعتاد بأيدي الثوار أمام دولة مستعمرة كبرى لا تنضب أموالها وأسلحتها ولا تغيب الشمس عن مستعمراتها[4]، تمكنت هذه الأخيرة من فتح الحصار المفروض على حاميتها في الرميثة في 21 جويلية من نفس السنة[5].

كما تجمعت العشائر في السماوة في 1 أوت 1920 وقررت الانضمام إلى صفوف الثورة وشنت غارات على خط السكة الحديد الرابط بينها وبين الناصرية، وبعد اشتداد الموقف تتابعت العمليات العسكرية في جبهة السماوة فقد أرسلت السلطات البريطانية الباخرة غرين فلاي (**Green Fly**)لإمداد حاميتها بالمؤن والعتاد، إلاّ أنّها غرست بقاع

(1)- ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية، ط1، تح: أسعد صقر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1997، 387.

(2)- عبد الله الفياض، المرجع السابق، ص135.

(3)- فارس محمود فرح حسين الجبوري، وقائع ثورة العشرين في ضوء مواد صحيفة (العراق)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: صالح حسين عبد الله الجبوري، كلية التربية، جامعة تكريت، 2002، ص76.

(4)- عبد الرزاق الحسني، أحداث عاصرتها، ط1، ج1، دار الرافدين، بيروت، 1992، ص31.

(5)- فارس محمود فرح حسين الجبوري، المرجع السابق، ص77.

النهر بسبب انخفاض مستوى ماءه فحاصرها الثوار واستولوا على كل ما فيها وتمكنوا أيضا من إسقاط طائرة حاولت فك الحصار على حاميتها[1].

امتدت نيران الثورة إلى منطقة الديوانية نتيجة الإجراءات التعسفية للقوات البريطانية ضد أهاليها، لما رصدوه من علاقاتهم مع قادة الثورة في المناطق الأخرى، هذا الأمر حفز عشائر الديوانية للاندفاع بقوة إلى صفوف الثوار فاضطرت القوات البريطانية للانسحاب[2].

**جبهة ديالى والدليم والرمادي**

وصل لهيب الثورة إلى منطقة ديالى (شرق العاصمة بغداد) في 6 أوت وجه ثوار هذه الجبهة بعض الضربات الموجعة إلى قوات الاحتلال ومصالحها، فتحول ذلك إلى السبب المباشر لانخراط عدد من العشائر الكردية المجاورة في صفوف الثورة[3]، وفي 15 أوت حرر الثوار منطقة شهربان بعد أن قتلوا جميع أفراد الحامية البريطانية فيها، وذلك لرفضهم الاستسلام للثوار. ثمّ ردت السلطات البريطانية على ذلك بإرسال حملة عسكرية لإعادة احتلال منطقة ديالى، فتمكنت من احتلال بعقوبة في 3 سبتمبر 1920 وتوجهت بعد ذلك إلى شهربان واحتلتها يوم 9 من نفس الشهر، فلم يبق الثوار مكتوفي الأيدي بل استمروا بالهجوم على القوات البريطانية المنتشرة في ديالى وإيقاع الخسائر بها [4].

(1)- وسن صاحب عيدان الجبوري، وثائق ثورة العشرين في كتابات كامل سلمان الجبوري، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: علاء حسين الرهيمي، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2011، ص168.

(2)- فريق المزهر آل فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة 1920 ونتائجها، ط1، مطبعة النجاح، بغداد، 1952، ص250.

(3)- كمال مظهر أحمد، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، مطبعة الحوادث، بغداد، 1978، ص116.

(4)- فارس محمود فرج حسين الجبوري، المرجع السابق، ص ص 87- 89.

وفي لواء الدليم قتل الشيخ ضاري المحمود رئيس قبيلة الزويع وولده الشيخ خميس الضاري **الكولونيل لجمان leachman** فاندلع لهيب الثورة في هذا اللواء[1]، وذلك بسبب اعتدائه على الشيخ باليد واللسان قام الثوار بعد ذلك بتدمير خطوط السكك الحديدية وقلع قضبانها في المناطق التّي يقطنون فيها وذلك لمنع وصول القوات البريطانية إليهم[2].

ونتيجة لذلك أصبحت الحامية العسكرية البريطانية الموجودة في الفلوجة والرمادي في وضع خطير ومهددة من قبل الثوار فأرسلت السلطات البريطانية على أثر ذلك عدة زوارق لإمداد حاميتها العسكرية في كل من الفلوجة والرمادي بالمؤن والأسلحة، ولما علم الثوار بذلك هجموا عليها واستولوا على كل ما فيها.

لم تقف بريطانيا عند هذا الحد بل أرسلت حملتين عسكريتين؛ **الأولى** في 12 سبتمبر **والثانية** في 24 من نفس الشهر، وذلك لإجبار الشيخ ضاري والثوار على الاستسلام، وهكذا تمّ للقوات البريطانية فرض سيطرتها على مناطق الرمادي[3].

كانت الثورة قد بلغت مرحلة شملت جميع منطقة الفرات الأوسط، وامتدت جنوبا حتى الناصرية وشمالا حتى المحمودية، واشتملت على أهم مدن الفرات ثمّ قامت حكومات مؤقتة في أهم المدن التّي احتلها الثوار عنوة أو أخلاها الانجليز اضطرارا أن تعزز الطمأنينة في النفوس وأن تحافظ على الأمن والنظام[4].

(1)- عبد الرزاق الحسني، أحداث...، المصدر السابق، ص31.

(2)- محمد بن عباس بن السيد عيسى آل كمال الدين، المصدر السابق، ص258.

(3)- فارس محمود فرج حسين الجبوري، المرجع السابق، ص86.

(4)- عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية...، المصدر السابق، ص211.

### ثالثا :الموقف البريطاني من الثورة

أرادت بريطانيا التقليل من شأن الثورة فنظرت إليها على أنّها عبارة عن قلاقل واضطرابات قامت بها العشائر ضد السلطة الحاكمة فكبدتها خسائر كثيرة في الأرواح والأموال، في حين أنّها كانت في نظر العراقيين حربا وطنية من أجل الاستقلال[1] فبعد كفاح دام حوالي خمسة أشهر تكبد الانجليز خسائر جسيمة مادية وأخرى معنوية، فقد خسر الانجليز ما يقارب 2500 ما بين قتيل وأسير وجريح[2]، أما بالنسبة للثوار فيقول عبد الرزاق الحسني في كتابه **الثورة العراقية الكبرى**: "...لا يوجد إحصائيات لضحايا الثورة لأنّ جيش الثورة لم يكن جيشا نظاميا، ولم تكن لديه سجلات رسمية تحصي عدد المقاتلين لتعرف عدد ضحاياهم..."[3].

وأردف أيضا على لسان الجنرال **هالدن (Haldane)**" يعسر علينا إعطاء فكرة صحيحة عن خسائر العرب، ولكنّها كانت قد قدرت بـ8450 مابين قتيل وجريح، وهذا الإحصاء يستند إلى التقارير التّي كانت ترد إلينا من منابع مختلفة سواء كانت عدائية أم غيرها، وكذلك من الإحصائيات المأخوذة عن مدافن المحلات المقدسة في النجف وكربلاء، فقد أكّد لنا أنّ 3500 جنازة في النجف، ومن المحتمل أنّ قسما كبيرا منها كان من قتلى الثورة[4]، علاوة على ذلك خسرت بريطانيا أربعين باون استرليني؛ أي ثلاثة أضعاف ما تكلفته تلك الدولة في مساعدة الثورة العربية المعلنة في الحجاز بالمال والسلاح والذخيرة والعتاد[5].

---

(1)- فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق 1913- 1921، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1977، ص86.

(2)- ارنولد ويلسن، المصدر السابق، ص8.

(3)- عبد الرزاق الحسني الثورة العراقية...، المصدر السابق، ص361.

(4)-عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية...، المصدر السابق ، ص 361.

(5)- ارنولد ويلسن، المصدر السابق، 8.

ونظرا لانتشار الثورة لم يكن في وسع بريطانيا إلاّ الاعتراف بالأمر الواقع واعتبار القائمين بالحركة التحريرية ثوارا نظاميين، وكذا الاعتراف بشرعية الحركة، ولجأت أيضا إلى مد يد الصلح لرجال الثورة خوفا من امتداد هذه الأخيرة إلى مناطق جديدة[1].

خفت حدة المعارك العسكرية بعد فترة من وصول السر برسي كوكس واعتبرت الثورة منتهية بعد المفاوضات التّي أجرتها بريطانيا مع الثوار في الرميثة آخر معاقل الثورة وتوقيعها الاتفاق معهم، تعهدت فيه بريطانيا على أن يكون للعراق حكومة عربية مستقلة وعدم مطالبة الثوار بالخسائر التّي لحقت ببريطانيا مع الإعفاء من الضرائب لسنة الثورة على أن يتعهدوا بتوطيد الأمن والنظام في مناطقهم وأن يسلموا الحكومة البريطانية ألفين و أربعمائة بندقية[2].

(1)- عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية...، المصدر السابق، ص211.

(2)-المصدر نفسه، صص 412- 413.

## المبحث الثاني: إقامة النظام الملكي في العراق

تعتبر ثورة العشرين الحلقة الأولى في حركة التحرر الوطني العراقي، فهي تشكل أول انتفاضة عامة معادية للاستعمار البريطاني، على الرغم من عدم تحقيقها لأهدافها، إلاّ أنّها تعد مؤشرا للإيذان ببلوغ فجر جديد في مستقبل العراق.

### أولاّ: الحكومة العراقية المؤقتة

بعد وصول السر برسي كوكس إلى بغداد إلى بغداد في أكتوبر 1920 والمكلف بإنهاء الحكم العسكري البريطاني المباشر[1]، شكّل مجلسا استشاريا له، ضمّ عددا من الضباط السياسيين البريطانيين العاملين في العراق، فضلا عن سكرتيرته **المس بيل**[2] **Miss Bell(ينظر الملحق رقم 04 ص73)** وعقد أول اجتماع له في 21 أكتوبر، لمناقشة اقتراحه بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة تكون حلقة وصل بين السلطة البريطانية والشعب العراقي[3].

وفي هذا الصدد تقول المس بيل في رسائلها: <<...بعث السر برسي يخبرني بأنّه سيعقد مجلس دولة في بيتي...نظرًا لعدم تمكني من الذهاب إلى المكتب...وأعقبت ذلك ثلاث ساعات من المناقشة الممتعة لأنّ السر برسي عرض خطته في تشكيل الحكومة

(1) -Adeed Dawisha : Iraq Apolitical History From independence to occupation, princetion university press, New jersey,United, 2009, p8.

(2)- **المس بيل** : ولدت قرترود مر قريت لوثيان بيل سنة 1868 ببريطانيا، جردت نفسها للرحلات في حواضر البلدان العربية وهناك تعرفت على بري كوكس (بغداد)، وعملت موظفة في إدارة المخابرات البريطانية السرية في مصر، ثمّ بعثت مهمة رسمية إلى العراق باعتبارها ذات خبرة في مشاكل وشؤون السياسة العربية في الحجاز. **للمزيد ينظر:** المس بيل، العراق في رسائل المس بيل، ط1، تر: جعفر الخياط، تق: عبد الحميد العلوجي، الدار العربية للموسوعات ببيروت، 2003، ص ص 13- 17.

(3)- طارق مجيد تقي العقيلي، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ط1، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2016، ص104.

المؤقتة من الوزراء العرب والمستشارين البريطانيين، وقد أقرت خطته في النهاية بعد إدخال تغييرات طفيفة عليها وأعلن أنّ سيعرضها على النقيب[1]>>.

إنّ تشكيل الحكومة المؤقتة في نظر كوكس هو إشغال الرأي العام فيها، وتوجيه العراقيين المهمتين بالعمل السياسي للانشغال بقضية البلاد السياسية، فبعد إقناع نقيب أشراف بغداد[2] **عبد الرحمن الكيلاني**[3]، **(ينظر الملحق رقم 05 ص74)**. كما يوضح كوكس في مذكراته قائلاً:"...لما التمست منه القيام بذلك في اليوم الثالث والعشرين من أكتوبر سنة 1920 رأى أنّ مصلحة بلاده تقضي عليه الاستفادة من هذه الفرصة، فأخذ على عاتقه القيام بهذا الواجب الوطني بكل جرأة وإقدام ودون أي تردد..".[4]

تشكلت الحكومة المؤقتة في 25 نوفمبر 1920 من ثمان وزارات: الداخلية والمالية والعدلية والدفاع والأشغال العامة والمعارف والصحة والتجارة والأوقاف، وكان الوزراء الجدد يمثلون جميع الأحزاب والجماعات، وعهد إلى جعفر باشا العسكري بوزارة الدفاع وكان في الوزارة ساسون أفندي حزقيل وهو يهودي معروف وعبد اللطيف باشا المنديل وهو رجل نجدي[5].

(1)- المس بيل، العراق في رسائل...، المصدر السابق، ص233.

(2)- محمد مظفر الأدهمي، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية 1926- 1932، مكتبة الذاكرة، بغداد، 2009، ص ص 56- 58.

(3)- **عبد الرحمن الكيلاني**، (1845- 1927) سياسي ورجل دولة عراقي، عميد الأسرة الكيلانية وقع اختيار الانجليز عليه ليكون أوّل رئيس للحكومة المحلية، وكان عمره آنذاك يقارب الثمانين في عهد وزارته الأولى تمّ اعلان العفو العام وإعادة المنفيين السياسيين وتتويج فيصل ملكا. **للمزيد ينظر:** عبد الوهاب الكيالي، ج3، المرجع السابق، ص831

4- مذكرات برسي كوكس وهنري دوبس، صفحة من تاريخ العراق الحديث من سنة 1914 إلى سنة 1926 تكوين الحكم الوطني في العراق، تع: بشير فرو، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، (د.س)، ص45.

(5)- ستورث أرسكين، فيصل ملك العراق، تر: عمر أبو النصر، مطبوعات المكتبة الأهلية، (د.ب)، (د.س)، ص188.

إنّ من أبرز الأعمال التّي قامت بها وزارة السيّد عبد الرحمن النقيب لتهدئة الأوضاع في البلاد وامتصاص الغضب الشعبي، وبناءً على إلحاح الحكومة العراقية أصدر المندوب السامي قرار بالعفو العام عن المشاركين في ثورة العشرين، غير أنّ القرار استثنى عددا من قادة الثورة والعناصر المتهمة بقتل مجموعة من الضباط البريطانيين أثناء الثورة وكان في مقدمتهم كل من الشيخ ضاري وولداه خميس وسليمان[1].

**ثانيا: مؤتمر القاهرة**

بعد تشكيل الحكومة المؤقتة ظهرت الحاجة لإيجاد حاكم عربي أولا لإكمال واجهة الحكومة العراقية، وثانيا لإيجاد حاكم يعقد مع الحكومة البريطانية معاهدة تحل محل مسودة الانتداب[2].

فعقد البريطانيون مؤتمرا في القاهرة في 12 مارس 1921 بحضور ونتسن تشرشل وزير المستعمرات البريطاني آنذاك للنظر في وضع العراق، ذلك أنّ الثورة أجبرت بريطانيا على تغيير سياستها بالتحول من استعمار مباشر إلى حكومة إدارة وطنية تحت الانتداب[3]، بحث المؤتمر في بعض المهام التّي تخص العراق كعلاقة الدولة العراقية الجديدة ببريطانيا، وحول شخصية من يتولى حكم العراق وتشكيل قوات الدفاع (الجيش) في الدولة الجديدة[4].

(1)- حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العاق الحديث من الاحتلال البريطاني من ثورة 14 تموز 58، ط1، دار فيشون ميديا، السويد، (د.س)، ص30.

(2)- طارق مجيد تقي العقيلي، المرجع السابق، ص110.

(3)-كمال ديب، موجز في تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية،ط1، دار الفارابي، لبنان، 2013، صص42- 43.

(4)-محمد عصفور سلمان، تاريخ العراق المعاصر (1914- 1968) دراسة في الجانب السياسي، (د.د)، (د.ب)، (د.س)، ص37.

كان الوفد العراقي إلى القاهرة مكونا من: المندوب السامي السر برسي كوكس ، وقائد القوات البريطانية في العراق الجنرال ايلمر هالدن ، ووزير الدفاع الوطني جعفر العسكري، ووزير المالية ساسون حزقيل ومستشار وزارة المالية سليتر ومستشار وزارة الأشغال والمواصلات أنكنن، ومستشار وزارة الدفاع بالوكالة الميجر ايدي، والسكرتيرة الشرقية لدار الانتداب البريطانية في العراق المس بيل، وقد غادر هذا الوفد بغداد في يوم 22 فيفري 1921 ليحضر جلسات المؤتمر في الثاني عشر من مارس من نفس السنة[1].

وبعد استعراض كافة الأسماء المرشحة لاستلال منصب عرش العراق، والذّين طرحت أسماؤهم على طاولة المؤتمر[2]، أعلن المستر تشرشل نتائج المؤتمر في جوان مصرحا بأنّه تقرر تأسيس حكومة وطنية في العراق وذلك بداعي الاقتصاد وبداعي وفاء بريطانيا بوعودها للعرب، وأنّ الحكومة البريطانية تعتبر الأمير فيصل لائقا بأن يصبح ملكا على العراق إذا ما انتخبه الشعب العراقي[3].

وفي الحقيقة إنّ الغرض الرئيس من عقد هذا المؤتمر كان العمل على تقليل المصروفات البريطانية في هذه المنطقة، بعد أن أخذ الرأي العام البريطاني وصحافته المطالبة بالانسحاب من العراق نتيجة للضحايا والخسائر التّي تكبدتها القوات البريطانية خلال ثورة العشرين كما ذكرنا ذلك آنفا[4].

ومن بين العوامل التّي جعلت من فيصل المرشح الأفضل في نظر البريطانيين لقيادة مثل ذلك النظام صلاته الحسنة مع بريطانيا وخبرته بالإدارة العراقية البريطانية، بحيث

(1)- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج1، دار الشؤون الثقافية العامية، (د.ب، (د.س)، صص29.- 30.

(2)- يعقوب يوسف كوريّة، انجليز في حياة فيصل الأوّل، ط1، منشورات الأهلية، لبنان، 1998، ص14.

(3)- متى عقراوي، العراق الحديث، تر: مجيد خدوري، ج1، مطبعة العهد، بغداد، 1936، ص46.

(4)- فاروق صالح العمر، المرجع السابق، ص100.

يستطيع أن يدير العراق بارتباط وثيق مع بريطانيا [1]، أيضا لإعادة السمعة الحسنة لبريطانيا بعد موقفها من الشريف حسين ومن وعودها السابقة له[2].

**ثالثا: وصول الأمير فيصل إلى بغداد وتتويجه ملكا على العراق**

تزامنت الأحداث السورية منذ أواخر العام 1919 مع مقدمات الثورة العراقية الكبرى، وتزامن خروج **فيصل**[3]**(ينظر الملحق رقم 06 ص75)** من سوريا مع ذروة الطور المسلح من الثورة نفسها[4]، لأنّ الفرنسيين غزوا مملكته الفتية واحتلوا العاصمة دمشق في جويلية 1920 فاضطر لمغادرة البلاد[5].

وحين مكوثه في لندن استغلت الحكومة البريطانية الفرصة لعرض عرش العراق عليه من ملك الانجليز شخصيا. وقد أمضى فيصل أياما في لندن واجتمع مع الملك البريطاني في اليوم الرابع من ديسمبر 1920، وهناك لوّح له بعرش العراق[6]، ووقع الاختيار عليه بعد مؤتمر القاهرة كما أسلفنا الذكر.

لكن فيصل أصرّ بأن لن يستلم العرش إلاّ بعد أن يحظى بتأييد أكثرية سكان العراق، فلذلك ولأوّل مرة في تاريخ العراق أجري استفتاء لانتخاب حاكمه[7]، وفي الثالث عشر من

(1)-عبد المجيد كامل عبد اللطيف، دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921- 1933، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، إشراف كمال مظهر أحمد، جامعة المستنصرية، بغداد، 1990، ص34.

(2)- فاروق صالح العمر، المرجع السابق، ص104.

(3)- **فيصل الأوّل**، فيصل بن الحسين بن علي (1885- 1933) ملك سوريا ( 1920)، لعب خلال الحرب العالمية الأولى دورا بارزا في الثورة العربية، وأول ملك عربي يحكم العراق بعد العثمانيين، ومن بين انجازاته: وضع الدستور العراقي عام 1924. **للمزيد ينظر**، فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003، ص ص 864- 866.

(4)- عبد المجيد كامل عبد اللطيف، المرجع السابق، ص34.

(5)- منير البعلبكي، المرجع السابق، صص339- 340.

(6)- يعقوب يوسف كورية، المرجع السابق، ص14.

(7)- مأمون أمين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921- 1958، ط1، دار الحكمة، لندن، 2011، ص32.

شهر جوان 1921 نشرت الصحف في بغداد خبر سفر فيصل متوجها إلى العراق، وفي اليوم الثاني والعشرين من نفس الشهر أرسل الأمير فيصل نفسه برقية إلى سماحة النقيب يحيه فيها ويعلمه بوصوله المبكر إلى البصرة [1].

وفي 23 جوان وصلت الباخرة التّي تنقل فيصل وحاشيته إلى ميناء البصرة، وكان في استقباله كل من : وزير الدفاع جعفر العسكري، ومتصرف لواء البصرة أحمد الصانع ومستشار وزارة الخارجية جون فلبي، حيث جرى للأمير استقبالا رسميا هناك ثمّ تابع موكب الأمير فيصل سفره إلى بغداد بالقطار [2]، دخلها يوم 29 جوان واستقبل فيها بحفاوة وتكريم.

وفي 11 جويلية قرر مجلس الوزراء تنصيب فيصل ملكا على العراق على أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، ولما بلغ كوكس هذا القرار رأى أن يجري استفتاء عام – الذّي أشرنا إليه- للنظر في درجة انطباق هذا القرار مع رغبات الشعب العراقي وبعد إجراء الاستفتاء أسفرت نتائجه عن 97% لصالح الملك فيصل[3].

وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت ثلاثة اتجاهات **الأول:** يؤيد ترشيح فيصل لعرش العراق، وكان وراءه جمعية العهد، و**الثاني** كان يدعو لانتخاب أحد العراقيين في حين كان **الثالث** يفضل الرجوع إلى الشعب عن طريق انتخاب جمعية تأسيسية تأخذ على عاتقها البحث في الأمر.

(1)- مذكرات برسي كوكس وهنري دوبس، المصدر السابق، ص51.

(2)- حامد الحمداني، صفحات من تاريخ...، المرجع السابق، ص32.

(3)- سفانة هزاع إسماعيل حمودي الطائي، الموصل في سنوات الانتداب البريطاني 1920- 1932، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: محمد علي داهش، جامعة الموصل، بغداد، 2002، صص20-21.

ومع ذلك فإنّ المواطنين في لوائي كركوك والسليمانية رفضوا تأييد الملك فيصل، فيما اشترط المواطنون في لوائي الموصل وأربيل ضمان حقوق الأقليات في تأسيس الإدارات التّي وعدوا بها من قبل الحلفاء بموجب[1]**معاهدة سيفر**[2].

وفي الثامن عشر من شهر أوت كتبت وزارة الداخلية إلى السيد عبد الرحمن النقيب رئيس الوزراء في ذلك العهد تعلمه بنتيجة الاستفتاء، وبأنّ فيصلا قد انتخب ملكا بأكثرية عظيمة[3]، وفي الثالث والعشرين من نفس الشهر جرى الاحتفال الذّي أعلن فيه بحضور ممثلين من جميع طبقات الشعب ببغداد و مندوبين من جميع الألوية العراقية-عدا لوائي السليمانية وكركوك- بأنّ الشعب العراقي قد انتخب الأمير فيصل ملكا على العراق ، كما أعلن في الوقت نفسه اعتراف حكومة صاحب الجلالة البريطانية به ملكا للدولة العراقية [4]وتقول المس بيل في رسائلها عن ذلك: "..توجنا ملكنا وأنا متفقة مع السر برسي بأنّنا قطعنا نصف المرحلة...وقد تمّ التتويج في السادسة من صباح يوم الثلاثاء 23 أوت...[5]".

وجاء في خطبة التتويج التّي ألقاها الملك فيصل يوم 23 أوت 1921 أنّ أول الأعمال التّي سيقوم بها؛ المباشرة بإجراء انتخابات المجلس التأسيسي الذّي يضع بمشورته دستور للبلاد ليقوم على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية، ويعين أسس حياتها

(1)- حامد الحمداني، صفحات من تاريخ...، المرجع السابق، ص33.

(2)- **معاهدة سيفر** : تمت المعاهدة في نهاية الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) حيث وقعت الدولة العثمانية مع الحلفاء هذه المعاهدة في مدينة سيفر الفرنسية في 10 أغسطس 1920، نصت على أن تكون سوريا وفلسطين وبلاد ما بين النهرين (العراق حاليا) دولا مستقلة تتولى الوصاية عليها القوات المنتدبة من عصبة الأمم. **للمزيد ينظر:** مجموعة من المؤلفين، المؤسسة العربية العالمية، ط2، مج 13، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1999، ص410.

(3)- ستورث أرسكين، المصدر السابق، ص147.

(4)- مذكرات برسي كوكس وهنري دوبس، المصدر السابق، ص52.

(5)- المس بيل، العراق في رسائل...، المصر السابق، ص 392.

السياسية والاجتماعية، وكذلك المصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل القادم[1].

وحسب الأصول الدستورية استقالت الحكومة الكيلانية التّي كانت قائمة، فعهد الملك فيصل إلى رئيسها السيّد عبد الرحمن الكيلاني بتأليف أوّل وزارة في عهده[2]، وبعد مشاورات بين الملك فيصل والمندوب السامي والتّي دامت نحو ثلاثة أسابيع تمّ الاتفاق على تشكيل وزارة النقيب الثانية بموجب الإرادة الملكية في 12 سبتمبر 1920[3].

سعى الملك جاهدا لتركيز دعائم الحكم الوطني على أسس ثابتة فاتجهت حكومته إلى تنسيق النظام الإداري على أساس موحد في جميع أنحاء البلاد، وإيجاد الموظفين المحليين الأكفاء ليحلوا محل الموظفين الأجانب، غير أنّ إقبال العراقيين على الوظائف كان ضعيفا، خاصة من قبل الطبقات المستحضرة أما الموظفون وأصحاب المصالح فقد كان شعورهم بأنّ السلطات الفعلية بين الموظفين البريطانيين.

كما أجرت الحكومة بعض التعديلات على نظام الألوية فاستحدثت لواء الكوت في جانفي 1922، وفصلت الديوانية عن لواء الحلة في سبتمبر من تلك السنة فأصبحت لواءً مستقلاً [4].

(1)- نوار سعد محود الماد، العراق بين العهدين الملكي والجمهوري 1920- 2003 دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف عبد المجيد العزام، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص30.

(2)- توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2010، ص75.

(3)- طارق مجيد تقي العقيلي، المرجع السابق، ص125.

(4)- محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة" آفاق عربية"، بغداد، 2000، صص34-35.

## المبحث الثالث: تشكيل الجيش العراقي

أسهمت القوات المسلحة وخاصة الجيش بدور حاسم في حياة الشعوب المستعمرة، حيث يعتبر المؤسسة المعتمد عليها كجهاز للحماية من الاضطهاد، فالكتابة عن الجيش العراقي تكتسب أهمية تاريخية بسبب الدور البارز الذّي أسهم به هذا الجيش في الأحداث السياسية التّي شهدها تاريخ العراق[1].

### أولا: العوامل الأساسية لتشكيل الجيش العراقي

بعدما تشكلت الحكومة المؤقتة تولى **جعفر العسكري**[2] وزارة الدفاع، وقد أظهر منذ البداية رغبة شديدة في التحاق رفاقه من الضباط العراقيين معه، وقد عبر عن رغبته هذه للمندوب السامي البريطاني برسي كوكس الذّي طرح فكرة تشكيل لجنة لدراسة الوضع العسكري في العراق كان في مقدمة مهامها ترتيب الجيش والنظم العسكرية، وكذا إحضار الخطط اللازمة ولوائح توضح الحالة العسكرية في العراق، وأيضا ما يحتاجه العراق من العدد والعدة العسكرية[3].

تمت المصادقة على هذا الطلب وإقراره من قبل وزير المستعمرات البريطانية تشرشل الذّي ترأس مؤتمر القاهرة المنعقد في مارس 1921 وبعد ثلاثة أشهر أي في 14 جوان 1921 أعلن تشرشل في مجلس العموم عن موافقة بريطانيا عن تأسيس الجيش العراقي، وفي 22 جوان من نفس السنة، أُذيع بيان في بغداد عن تأسيس وزارة للدفاع وتشكيلاتها،

(1)- كاظم الموسوي، العراق صفحات من التاريخ السياسي، ط4، نشر وتوزيع الكتروني، العراق، 2013، ص83.

(2)- **جعفر العسكري** : عسكري وسياسي عراقي ولد في بغداد (1855) التحق بالملك فيصل، وتولى وزارة الدفاع في وزارة النقيب الأولى، تولى رئاسة الوزراء، عين وزير الخارجية والدفاع، توفي في (1932)، **للمزيد ينظر**: فراس البيطار، ج1، المرجع السابق، صص572- 573.

(3)- رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921- 1941، دار الحرية للطباعة، 1979، ص31.

والتّي قامت بتشجيع الناس على التطوع، حيث اعتبرت الخدمة في الجيش تطوعية وليست إلزامية[1].

وعلى الفور تمّ تشكيل أول فوج من المتطوعين الجدد الذّي حمل اسم فوج موسى الكاظم في بغداد بتاريخ 21 جويلية 1921 بعدها نقل الفوج إلى الحامية البريطانية في مدينة الحلة في 10 أوت 1921 تمّ تشكيل الفوج الثاني مع سرية للخيالة. وبعد تسلم الملك فيصل الأول الحكم في العراق أولى اهتماما واضحا في بناء المؤسسة العسكرية[2].

هناك عوامل ساعدت على تشكيل الجيش العراقي جاء في مقدمتها الاتفاق الذّي ظهر في مؤتمر الشرق الأوسط على استخدام الوسائل السياسية لتأمين مصالح بريطانيا في العراق، وقد تبلورت هذه المصالح بالنسبة للعراق في تشكيل حكومة محلية لذلك كان طبيعيا أن يكون لها جيشا وطنيا خاصا بها يدافع عليها ويدعم مركزها السياسي.

وكذا القرار البريطاني الخاص بخفض القوات البريطانية في العراق للتخفيف عن كاهل دافعي الضرائب البريطانيين لا سيما أنّ حكومة الهند أظهرت عدم قدرتها على المساهمة في تعهدات بريطانيا في العراق[3].

إضافة إلى ذلك وجود عدد كبير من الضباط العراقيين الذّين عادوا إلى الوطن، وهم يتطلعون إلى العمل ضمن مؤسسات الدولة الجديدة والحصول على مراكز مهم فيها وخاصة الجيش فأصبحوا يمثلون قوة ضغط كبيرة[4].

---

(1)- عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921- 1958، ط1، دار الحصاد للنشر والتوزيع والطباعة، سوريا، 2000، صص59- 60.

(2)- حسن تركي عمير،**<< المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الإنجاز ودواعي الإحقاق>>** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع12، كلية القنون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، جانفي 2015، ص124.

(3)- رجاء حسين حسني الخطاب، المرجع السابق، ص32.

(4)- عقيل الناصري، المرجع السابق، صص61- 62.

وعليه طرحت فكرة تأسيس الجيش العراقي في أول اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة عبد الرحمن النقيب من قبل الفريق جعفر العسكري، وقد كلف العسكري بمهمة تأسيس الجيش العراقي مستعينا بصهره المغترب نوري السعيد الذّي أصبح رئيسا لأركان الجيش في فيفري 1921، وإلى جانبه عشرة ضباط لإدارة الوزارة ولإعداد نواة المؤسسة العسكرية العراقية بالتنسيق والتوجيه المستمر من قبل الإدارة البريطانية[1].

فقد أسست قوة الاحتلال ما يطلق عليه **بـقوات الليفي**[2] حيث قرروا بكل عزم أن يكون الآشوريون هم العمود الفقري لهاته القوات، وكانت قبل حلها أكثر عددا وأحدث تسليحا من الجيش العراقي لغاية (1925) واستمر قوامها حتى بلغت 4 أفواج في 1927، ثمّ خفضت إلى فوجين بعد ذلك، وكانت البعثة الاستشارية البريطانية تولي هذه القوات الاهتمام البالغ، ممّا أثار حفيظة ضباط الجيش العراقي وزاد من كرههم لها.

وفي ديسمبر 1928 طالبت النخبة السياسية الحاكمة وخاصة من ذوي الأصول العسكرية الوزارة السعدونية الثالثة بأن تكون السيطرة الفعلية على الجيش لهم وليس للبعثة البريطانية، ونجم هذا الاختلاف بين الضباط العراقيين والبريطانيين عن تباين وجهات نظر كل من الطرفين، نحو مهام المؤسسة العسكرية بالتوافق مع الاستراتيجيات المستقبلية لكل منهما[3].

(1)- حسن تركي عمير، المرجع السابق، ص124.

(2)-**قوات الليفي** : أو ما يسمى بمجندي العراق وهي عبارة عن جيش مواز للجيش العراقي بقي قائما لفترة طويلة قبل حله بعد الانتداب وإدماج من رغب من منتسبيه في الخدمة بالجيش العراقي. للمزيد ينظر: عمار يوسف عبد الله، **<<بريطانيا و قوات الليفي في العراق 1920-1932 >>**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية،ع1، مج7، جامعة الموصل، كلية التربية الأساسية، د.س، ص163.

(3)-عقيل الناصري، المرجع السابق، صص63-64.

## ثانيا: هيمنة السياسة على الجيش

إنّ الطبقة الحاكمة أو المؤثرة في المملكة العراقية إبان مراحلها الأولى كانت تتراوح بين البريطانيين والهاشميين (الملك وحاشيته) والضباط الشريفيين (أي الضباط العثمانيين الذّي التحقوا بالثورة العربية فيما بعد منهم: جعفر العسكري، نوري السعيد وآخرون الذّين أصبحوا من المسؤولين للحكومة العراقية لاحقا)، ومجموعة من كبار الملاكين وأصحاب رؤوس الأموال الذّين حاولوا بناء الجيش والاهتمام بمؤسسته على أساس عقيدة الولاء للملك والمملكة، وبالتالي كان تسليح الجيش وتطويره يندرج ضمن أجندة تعضيد الملك[1].

وعلى الرغم من ذلك فإنّ الأمن الوطني للعراق كان مربوطا بالسياسة البريطانية، وكان معرضا للتهديد والاختراق باستمرار ومع ذلك فإنّ بريطانيا أضحت مستعدة لتقبل فكرة توسيع إمكانيات الجيش العراقي وعدد أفراده أكثر من السابق، إلاّ أنّ هاجس إصدار قانون الدفاع الوطني ظلّ مهيمنا على مخيلة السياسيين العراقيين، وفي مقدمتهم جعفر العسكري[2].

(1)- وسيم رفعت عبد المجيد، العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق ( 1921- 2003)، دار الجوهري، بغداد، 2015، ص30.

(2)- عادل محمد حسين،**<< تطور الدور السياسي للجيش العراقي 1935- 1939>>** ، مجلة التربية والعلم، ع1، مج14، جامعة تكريت، كلية التربية سامراء، 2007، ص19.

**ثالثا: تطور تشكيل الجيش**

شهدت المؤسسة العسكرية في العشرينيات وحتى قبل إقرار قانون الخدمة الإلزامية تطورًا كميا ونوعيا، إذ ارتفع قوامها من (3618) عسكريا إلى (5772) ثمّ إلى ( 7500) في الأعوام 1922، 1924، 1925 على التوالي[1].

أمّا تطوره النوعي فقد تمثل في فتح الكلية العسكرية في 20 جويلية 1921 وباسم المدرسة العسكرية المؤقتة، وقد التحق بها 156 ضابطا، تتروح رتبهم ما بين مقدم وملازم ثاني وسرعان ما تمّ غلقها في 1923 ليعاد فتحها عام 1924 من صف واحد، واستمرت بالتطور حتى أصبحت تتألف من ثلاثة صفوف عام 1926.

يتألف طاقمها التعليمي من الضباط العثمانيين مسلكا وتفكيرا وبعض من البريطانيين من كلية (ساند هرست) العسكرية البريطانية، أمّا مواضيع الدراسة فشملت اللغة العربية والانجليزية، الجغرافيا العسكرية...الخ

ومنذ 1927 بدأت الاستعدادات لتشكيل القوة الجوية، وذلك لقبول بريطانيا لستة طلاب عراقيين للتدرب على الطيران، وفي نفس الوقت ثمّ قبول 16 طالب في مدرسة الصناعة في بغداد تخرجوا عام 1931 ليلتحقوا بالقوة الجوية، حيث تشكل السرب الأول في 20 أفريل 1932.

كما حددت نسبة التطوع بـ100 شخص متطوع ابتداءً من 1 جويلية 1926 كل ذلك بغية تحقيق التوازن بين المقبلين على التطوع وما رسمته هي لمقدار الجيش وحجمه[2].

(1)- عقيل الناصري، المرجع السابق، ص74.

(2)المرجع نفسه، ص- ص74- 76.

# الفصل الثالث

## المعاهدات البريطانية- العراقية واستقلال العراق (1922-1932)

**المبحث الأول:** المعاهدة البريطانية- العراقية الأولى 1922

أولا: المفاوضات لعقد المعاهدة

ثانيا: المجلس التأسيسي العراقي

ثالثا: القانون الأساسي "الدستور"

**المبحث الثاني:** المعاهدة البريطانية- العراقية الثانية 1926

أولا: مشكلة الموصل

ثانيا: عقد معاهدة 1926

**المبحث الثالث** : المعاهدة البريطانية- العراقية الثالثة 1927

أولا :عقد المعاهدة

ثانيا : ردود الفعل الوطنية

**المبحث الرابع** : المعاهدة البريطانية- العراقية الرابعة 1930واستقلال العراق 1932

أولا : عقد معاهدة 1930

ثانيا :استقلال العراق و دخوله في عصبة الأمم 1932

## المبحث الأول: المعاهدة البريطانية- العراقية الأولى 1922

بعد أن تمّ انتخاب فيصل بن الحسين ملكا على العراق عملت بريطانيا على انتهاج سياسة جديدة في العراق، قائمة على عقد معاهدة بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية تحل محل صك الانتداب، مع تحقيق بعض المكاسب لبريطانيا لتخفيض نفقات الاحتلال[1]، فلذلك لم تمض على حفلة تتويج فيصل لعرش العراق بضعة أيام، حتى قدّم المندوب السامي البريطاني في العراق برسي كوكس أول مسودة للمعاهدة أرسلها إلى حكومته في لندن لتطلع عليها[2].

### أولا: المفاوضات لعقد المعاهدة

ظهر خلاف بين الحكومة البريطانية وبين حكومة فيصل حول مفهوم المعاهدة والانتداب والعلاقة بينهما، فقد كانت الحكومة البريطانية ترى وجوب تحديد الانتداب في شكل معاهدة، ولم يكن هدفها أن تحل المعاهدة محل الانتداب، لأنّ احتفاظ بريطانيا بالانتداب الذّي منحته إياها عصبة الأمم يخولها البقاء في العراق بصورة شرعية [3].

بدأت المفاوضات بين الجانبين البريطاني والعراقي، وذلك بإرسال بريطانيا مندوبين عنها للعراق لمساعدة المعتمد البريطاني برسي كوكس ببدء جولة من المفاوضات مع الملك فيصل والحكومة العراقية حول المعاهدة وشروطها، ومثلما كان متوقعا لم تسر

(1)- سالم عبد النعمان، نصف قرن من تأريخ وطن عرض موجز لتأريخ الحركة الوطنية العراقية: 1958- 1990، (د.د)، (د.ب)، (د.س)، ص122.

(2)- مهند عبد الكريم أبو رغيف، الأحداث السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي إبان الحكم الملكي (1921- 1958)، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2012، ص113.

(3)- طارق مجيد تقي العقيلي، المرجع السابق، ص128.

المفاوضات بالسهولة التّي تمنتها بريطانيا إذ برزت العديد من النقاط التّي أثارت جدلا وخلافا بين الجانبين[1].

فقد أثارت بنود المسودة انتباه الملك فيصل الذّي كان يأمل أن تكون المعاهدة بديلا لصيغة الانتداب وأدرك بأنّه وقع ضحية أوهامه[2].

حاول فيصل وحكومته طيلة فترة المفاوضات السرية الحصول على ما من شأنه إظهار العراق دولة مستقلة عليها التزامات دولية، وهو ما رفضه تشرشل وأصر على صيغة الانتداب[3]، غير أنّ مجلس الوزراء وتحت ضغط المعتمدية البريطانية صادق على بنود المعاهدة**(ينظر الملحق رقم 07 ص76- 80)** في 25 جوان 1922، واشترط أن يكون هذا التصديق مرهونا بموافقة المجلس التأسيسي، وأن يكون قبولها من مجلس الوزراء مقترنا بالشروع في الانتخابات لعقد المجلس التأسيسي[4].

تضمن مشروع المعاهدة البريطانية على ثماني عشرة مادة وأخطر ما ورد في موادها هو الحق الذّي منحته المعاهدة للمندوب السامي البريطاني بالاطلاع على سير الإدارة العراقية بالتفصيل وبصورة دائمة[5].

كما نصت المعاهدة على التزام العراق بتلقي المشورة والمساعدات من بريطانيا، وعدم تعيين موظفين أجانب بدون موافقتها، وأنّه لا يحق للحكومة العراقية وضع قانون أساسي (دستور) تتعارض نصوصه مع المعاهدة، وأنّ هذا المنشور يجب أن يأخذ بعين الاعتبار

(1)- محمد عبد الرحمان نايل، **<<المعاهدة العراقية- البريطانية 1922م، والمعاهدة الأردنية- البريطانية 1928 دراسة مقارنة>>** ، المجلة الأردنية، للتاريخ والآثار، مج10، ع1، 2016، ص60.

(2)- محمد حمدي الجعفري، المرجع السابق، ص36.

(3)- حسين عبد الواحد بدر، موقف المؤسسة الدينية في النجف من مشروع الدولة الوطنية في العراق 1918-1941، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف: حسن علي سبتي الفتلاوي، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010، ص141.

(4)- محمد شاكر، المرجع السابق، ص68.

(5)- طارق مجيد تقي العقيلي، المرجع السابق، ص131.

حقوق ومصالح جميع السكان؛ أي أنّ بريطانيا نصبت من نفسها حامية لحقوق الأقليات العرقية والدينية مثل الأكراد والآشوريين واليهود، واشترطت المعاهدة موافقة ملك بريطانيا على تعيين الممثلين الأجانب في بغداد، وأن يتم تدريب الجيش العراقي بواسطة فنيين بريطانيين[1].

قوبلت المعاهدة بهجوم من قبل الصحافة العراقية وعدّتها قيدا إضافيا وثيقا من البريطانيين وعارضها بعض شيوخ العشائر ورفعوا عرائض إلى البلاد ودار الاعتماد ورئيس الحكومة عبد الرحمن النقيب[2]. وفي هذه الأثناء أدرك هذا الأخير خطورة الأزمة التّي نشبت بين الملك فيصل والمعتمد البريطاني، فقدم استقالته يوم 19 أوت 1922 وقبلها الملك دون تردد، فاعتبر الوطنيون استقالة الوزارة انتصار لموقفهم من الأحداث السياسية وهزيمة للسائرين في ركاب المعاهدة[3]، كما قام الوطنيون يوم 22 أوت 1922 بتظاهرات صاخبة ضد الاتفاقية وسار المتظاهرون في الشوارع وقاموا باعتراض موكب المندوب السامي البريطاني بينما كان ذاهبا للبلاط[4].

غضب كوكس من هذه الإهانة وصادف ذلك إصابة الملك فيصل بالتهاب في الأعور، فما كان من كوكس إلاّ أن انتهز هذه الفرصة وتقلد مقاليد الحكم ونفى بعض الزعماء وعطل بعض الجرائد[5].

وبعد استقالة الوزارة النقيبية الثانية كما أشرنا سابقا قامت مقامها الوزارة النقيبية الثالثة في 30 سبتمبر من السنة المذكورة، فاقترحت الحكومة البريطانية أن تقوم هي بنشر بيان إيضاحي للمعاهدة والانتداب في اليوم الذّي تنشر فيه المعاهدة، فوافقت الوزارة الجديدة

(1)- زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص246.
(2)- مهند عبد الكريم أبو رغيف، المرجع السابق، ص114.
(3)- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات...، المصدر السابق، صص112- 113.
(4)- مهند عبد الكريم أبو رغيف، المرجع السابق، ص114.
(5)- متى عقراوي، المصدر السابق، ص48.

على هذا الاقتراح، وتقرر أيضا أن يصدر الملك فيصل بيانا بتوقيعه ينشر في يوم نشر المعاهدة، فيقوم البيانان (البريطاني والفيصلي) مقام البيان الذّي كانت الوزارة تنوي نشره، وهكذا حصل المفاوض العراقي على حق المطالبة برفع الانتداب كلما سنحت الفرصة[1].

فتم التوقيع على المعاهدة في 10 أكتوبر ونشر نصها في الصحف يوم 13 أكتوبر مع بيان من قبل صاحب الجلالة الملك فيصل معربا فيه لشعبه عن رضاه الكلي بها[2].

حددت مدة المعاهدة بعشرين سنة من تاريخ إبرامها قابلة للتعديل من وقت لآخر، غير أنّ هذه المدة اختصرت ببروتوكول ألحق بالمعاهدة بتاريخ 30 أفريل 1923 وخفضت مدة المعاهدة إلى أربع سنوات من أجل تخفيف حدة المعارضة[3].

**ثانيا: المجلس التأسيسي العراقي**

بعد التوقيع على المعاهدة البريطانية العراقية لم يبق أمام الحكومة العراقية ودار الاعتماد البريطانية سوى تشكيل المجلس التأسيسي ليأخذ على عاتقه تصديق المعاهدة تصديقا نهائيا، وذلك عملا بأحكام المادة الثامنة عشر من المعاهدة والتّي تنص على (أن تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق من قبل الطرفين الساميين، بعد قبولها من المجلس التأسيسي)[4].

لذلك استمرت آمال الانجليز مرتبطة بتشكيل المجلس التأسيسي لغرض الحصول على المظلة القانونية في تنفيذ سياستهم، وكذلك كان الأمر بالغ الأهمية لدى الملك

(1)- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي...، المصدر السابق، صص21- 22.

(2)- مذكرات برسي كوكس وهنري دوبس، المصدر السابق، ص62.

(3)- أبو خلدون ساطع الحصري، مذكراتي في العراق 1927- 1941، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1968، ص532.

(4)- صلاح هادي عبادة الحلي، الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: يحي كاظم حمود المعموري، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2015، ص24.

فيصل فقد كان متحمسا هو الآخر ليأخذ شرعيته القانونية في ممارسة سلطته الدستورية[1].

وفي 10 أكتوبر 1922 صدرت إرادة ملكية تقضي بتأليف المجلس التأسيسي ليقرر وضع دستور << قانون أساسي>> للمملكة العراقية، وسن قانون انتخاب مجلس النواب، كذلك المصادقة على المعاهد العراقية البريطانية[2].

وقد حددت الحكومة يوم 24 أكتوبر من السنة المذكورة موعد للبدء بانتخابات المجلس التأسيسي، لكن لم تجر الانتخابات بسهولة، فقد توقفت بسبب مقاطعتها[3].

انتقد السعدون وزير الداخلية وزارة النقيب لأنّها لم تتبن أسلوبه القائم على سياسة الشدة، وقدّم استقالته في 6 نوفمبر 1922 فأوعزت إلى النقيب بتقديم استقالته فقدمها في 16 نوفمبر بحجة اعتلال صحته، فكلف الملك عبد المحسن السعدون[4] بتأليف الوزارة[5].

كانت مهمة وزارة السعدون إجراء الانتخابات وإقرار المعاهدة ولانجاز هذه المهمة بدأ السعدون السير على سياسة الشدة تجاه المعارضة، وبهذه السياسة نال رضا السلطات البريطانية، ولكنّها لم تحض بثقة الملك الذّي أشعره بأنّ استقالته مرغوبة فقدمها في 15

(1)- محمد جواد مالك، شيعة العراق وبناء الوطن دراسة تاريخية، منذ الدستور حتى الاستقلال 1908- 1932، ط2، تق: محمد حسين الصغير، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2011، صص658- 659.

(2)- عبد المجيد كامل عبد اللطيف، المرجع السابق، ص114.

(3)- محمد مظفر الأدهمي، المرجع السابق، صص 94- 95.

(4)- **عبد المحسن السعدون** : كان نائبا في مجلس النواب العثماني 1908- 19.8، وبعد الحرب العالمية عاد إلى أهله بالبصرة، وأختير وزيرا للعدلية في وزارة النقيب الثانية ووزيرا للداخلية في وزارة النقيب الثالثة وشكل الوزارة، وفي تشرين الثاني 1922 لأول مرة. انتحر في 1922، **للمزيد ينظر**: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، دار الحكمة، لندن،2004، صص223- 224.

(5)- جعفر عباس حميدي، المرجع السابق، ص38.

نوفمبر 1923، وعهد إلى جعفر العسكري بتأليف الوزارة الجديدة في 22 نوفمبر 1923[1].

عقد المجلس التأسيسي أولى جلساته في 24 مارس 1924، وفي خطاب العرش الذّي ألقاه الملك فيصل تناول مهمة المجلس في ثلاث نقاط مرتبة؛ أولها المصادقة على المعاهد مع بريطانيا وآخرها وضع قانون لمجلس نيابي يتخللها وضع دستور للبلاد. وكان معنى هذا الترتيب أنّه ما لم يتم المصادقة على المعاهدة أولا لن تتم الموافقة على الدستور[2]، ولمّا استقال المندوب السامي برسي كوكس أعطي المنصب إلى خلف ليس أهلا له وهو السر **هنري دوبس**[3] الذّي خدم في البصرة أوائل الاحتلال، وكان قد جاء من الهند إلى العراق ليعمل مستشارا لدى كوكس أواخر1923[4]، فلما كان دوبس يخشى مطالبة المجلس بتعديل المعاهدة كتب إلى الملك بأنّ الجمعية إمّا أن تقبل المعاهدة برمتها أو ترفضها برمتها[5].

اجتمع المجلس يوم 2 جوان 1924 واستمرت المناقشة أربع جلسات طويلة، وفي 10 جوان طالت الجلسة، فاقترح بعضهم تأجيل المصادقة على المعاهدة وطلب رئيس الوزراء من رئيس المجلس التأسيسي التأجيل إلى الغد فتأجلت الجلسة، وتضايق المعتمد السامي، وأعدّ مذكرة يطلب فيها إصدار تشريع لحل المجلس التأسيسي[6].

---

(1)- جعفر عباس حميدي ،المرجع السابق، ص38.

(2)- محمود صالح المنسي، المرجع السابق، صص40- 41.

(3)- **هنري دوبس**، Henry doobs( 1871- 1934) سياسي وعسكري بريطاني، التحق بالحملة البريطانية على العراق، ثمّ عمل مستشارا ماليا بعد احتلال بغداد خلافة برسي كوكس مندوبا سياسيا لبريطانيا في العراق سنة 1923، **للمزيد ينظر:** فؤاد قزنجي ،العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930، ط1،دار المأمون للترجمة و النشر ،بغداد،1989 ، ص25.

(4)- ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، ج1، تر: سليم طه التكريتي، دار الفكر للنشر والتوزيع، بغداد، 1988، ص244.

(5)- محمود صالح منسي، المرجع السابق، ص41.

(6)- محمود شاكر، المرجع السابق، صص76- 77.

ولما انقضى اليوم المحدد ولم يقرر المجلس شيئا، جيء بالنواب ليلا وأمروا بالتصويت على المعاهدة وملاحقها في الساعة الحادية عشر مساء ذلك اليوم، وهكذا صدقت المعاهدة تحت الضغط الداخلي والخارجي[1].

**ثالثا: القانون الأساسي "الدستور"**

يعد الدستور أهم وثيقة سياسية وقانونية تنظم شؤون الحكم وصلاحيات المؤسسات الدستوري وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاثة (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)[2].

ارتكزت الأسس القانونية والسياسية لوضع دستور للعراق على عدة قرارات من أهمها الفقرة الرابعة من المادة (22) من ميثاق عصبة الأمم التّي تتعلق بالانتداب على الدول الخارجة من نفوذ الدولة المهزومة في الحرب العالمية الأولى، والمادة الأولى من بنود لائحة الانتداب البريطاني على العراق[3]، والتّي تقضي بوضع دستور بالمشاركة الوطنية خلال ثلاث سنوات من تاريخ الانتداب على أن يحتوي على مواد تبين حقوق المواطنين، كما ينبغي أن توضع مواد تسهيل تدرج العراق وتقدمه كدولة مستقلة[4].

ولهذا فقد صاغت وزارة المستعمرات البريطانية مشروع القانون الأساسي الذّي عرض على لجنة عراقية- بريطانية للمفاوضة حول مواد الدستور، فوجدت ما يستحق التعديل لكنّها انقسمت إلى فريقين: الوزيرين العراقيين من جهة والموظفين البريطانيين من جهة الأخرى، وقد دوّن كل فريق وجهة نظره في التعديلات، وأرسلت إلى وزارة المستعمرات، تمّ تأييد وجهة النظر العراقية في معظم التعديلات[5].

(1)- محمد سهيل طقوس، المرجع السابق، ص140.
(2)- حسين عبد الواحد بدر، المرجع السابق، ص154.
(3)- زكي صالح، المرجع السابق، ص67.
(4)- سالم عبيد النعمان، المرجع السابق، ص139.
(5)- زكي صالح، المرجع السابق، ص68.

وبعد مفاوضات شكلية أرسلت وزارة المستعمرات الدستور بشكله النهائي، فأجرى الملك فيصل بعض التعديلات لتقوية مركزه، فتقوية مركز الملك بموجب الدستور تعني تحقيق السيادة التامة لبريطانيا، فقد نصت المادة (114) منه على أنّ البيانات والقوانين التّي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق والحاكم الملكي العام والمندوب السامي أو التّي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل الأول في المدة التّي مضت بين الخامس عشر من نوفمبر 1914، وتنفيذ القانون الأساسي تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها[1].

وفي 3 أفريل 1924 قدمت الحكومة لائحة القانون الأساسي إلى المجلس التأسيسي ليصوت عليها؛ حيث ألّف هذا الأخير لجنة تمثل جميع الألوية العراقية لمناقشة لائحة القانون، واستغرقت المناقشات ثمانية عشر جلسة بدأت في الرابع عشر من جوان وانتهت المصادقة عليه في الحادي والعشرين من جويلية 1924. وتظهر طول مدة المناقشة عمق الخلافات بشأنها، لا سيما مسألة عدم تعارض بنود القانون مع المادة الثالثة من المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922 وحقوق الطوائف، والأقليات، كما لم يوفق المجلس بإدخال أي تعديلات أساسية مهمة في مشروع القانون الأساسي[2].

وبالرغم من مصادقة المجلس على القانون الأساسي إلاّ أنّ مصادقة الملك فيصل الأول على القانون لم تتم مباشرة، وعلى هذا الأساس لم ينشر في الجريدة الرسمية إلاّ في 21 مارس، وبعد الفراغ من إقرار القانون الأساسي، باشر المجلس بمناقشة مسودة قانون السلطة التشريعية الذّي تمّ إقراره في 2 أوت، وقد نص القانون على قيام مجلسين للسلطة التشريعية (مجلس النواب ومجلس الأعيان)، فالمجلس الأول (مجلس النواب) يتم من خلاله انتخاب النواب من قبل المنتخبين الثانويين، وطبيعي أنّ بريطانيا والسلطة الحاكمة

(1)- حسين عبد الواحد بدر، المرجع السابق، صص 156- 157.

(2)- جعفر عباس حميدي، المرجع السابق، ص44.

استهدفتا من وراء هذا القانون السيطرة على عملية الانتخاب والمجيء بالأشخاص الذّي يريدهم المندوب السامي، أمّا المجلس الثاني (مجلس الأعيان) فيتم تعينهم من قبل الملك وبالتنسيق مع المندوب السامي ويجري تعينهم من بين الوزراء والنواب السابقين[1].

(1)- حامد الحمداني، صفحات من تاريخ...، المرجع السابق، ص52.

## المبحث الثاني: المعاهدة البريطانية- العراقية الثانية 1926

ما كاد المجلس التأسيسي ينتهي من دراسة وإقرار المعاهدة البريطانية العراقية والقانون الأساسي العراقي حتى شعرت وزارة العسكري بأنّها أنهت مهمتها، فقدمت استقالتها إلى الملك في 2 أوت 1924 وكلف الملك **ياسين الهاشمي**[1] بتشكيل الحكومة الجديدة فكانت مهمتها الدفاع عن حقوق العراق واحتفاظه بولاية الموصل وحل الخلافات بشأنها بصورة نهائية[2].

### أولا: مشكلة الموصل

ظهرت مشكلة الموصل كنتيجة للحرب الكونية الأولى حين ضعفت الدولة العثمانية، واحتلت بريطانيا العراق بين (1914- 1918) وتشكلت المملكة العراقية تحت الوصاية البريطانية عام 1921، كما يمكن القول أيضا أنّ مشكلة الموصل ظهرت كمنعطف في مجرى الصراع الدولي، الشيء الذّي جعل منها قضية بالغة الأهمية، إضافة إلى جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية تحولت القضية إلى محور صراع بين تركيا من جهة وبريطانيا من جهة أخرى لتثبيت هيمنتها على المشرق العربي[3].

" وكما هو معلوم أنّ ولاية الموصل كانت داخلة في المنطقة (A) التّي كانت تابعة للنفوذ الفرنسي حسب الاتفاقيات السرية التّي كانت قد عقدت بين انكلترا وفرنسا، لكن فرنسا تنازلت عن الموصل لحليفتها بريطانيا منذ عام 1919 وتمّ التنازل بشكله النهائي في

(1)- **ياسين الهاشمي** : ( 1884- 1937) رئيس وزراء ووزير سابق، تقلد عدة مناصب ففي تشرين الأول (أكتوبر) منح رتبة فريق في الجيش العراقي الناشئ وأختير عضوا في المجلس التأسيسي، وفي أوت 1924 ألف وزارته الأولى. للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المرجع السابق، صص 667- 668.

(2)-طارق مجيد تقي العقيلي، المرجع السابق، ص140.

(3)-عبد الرحمان إدريس صالح البياتي، الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي) والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام 1925، رسالة لنيل شهادة الماجستير آداب في التاريخ الحديث، إشراف: طاهر خلف البكاء،كلية التربية، جامعة المستنصرية، دار الحكمة، لندن، 2005، ص362.

مؤتمر سان ريمو سنة 1920، أمّا الحكومة التركية فقد بقيت تطالب بولاية الموصل وتعتبرها جزءًا من الجمهورية التركية"[1].

واتفق الحلفاء وتركيا على معاهدة لوزان[2]، والتّي تمّ توقيعها في 24 جويلية 1923، نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة على أن يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر، وإذا لم يتوصلا إلى اتفاق بينهما خلال المدة المذكورة يرفع النزاع إلى مجلس عصبة الأمم[3].

وخلال فترة تسعة أشهر المذكورة عقد مؤتمر القسطنطينية بين بريطانيا وتركيا في 19 مارس 1924 ترأس الوفد التركي فتحي بك، رئيس المجلس الوطني الكبير. أمّا الوفد البريطاني فترأسه السر برسي كوكس المندوب السامي البريطاني السابق في العراق، وقد رافق الوفد البريطاني طه الهاشمي رئيس أركان الجيش العراقي بصفته مستشارا وبعد عدة اجتماعات لم يفلحا في حل القضية، وتمت إحالتها إلى عصبة الأمم واقترح مندوب بريطانيا في مجلس العصبة أن يعين المجلس لجنة لتسوية المشكلة[4].

وعندما تكررت الأحداث على الحدود العراقية –التركية وتردي الوضع الذّي أصبح أشد خطورة،جرت تسوية الخلاف الأولى بخصوص خط الحدود في اجتماع طارئ عقدته عصبة الأمم في مدينة بروكسل عاصمة بلجيكا في أكتوبر سنة 1924 وعرف هذا الخط منذ ذلك التاريخ باسم خط بروكسل[5]. وفي 16 جانفي سنة 1925 أوفدت عصبة الأمم

(1)-عبد الرحمان البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط3، مطبعة العاني، بغداد، 1967، ص159.

(2)- **معاهدة لوزان:** وقعت في جويلية 1923 حلت محل معاهدة سيفر وبموجبها صودق على انفصال البلاد العربية عن تركيا، وعلى امتلاك بريطانيا لقبرص، وكانت تعد نصرا للأتراك فقد حافظوا بموجبها على حدودهم القومية وتحرروا من السيطرة الأجنبية، **للمزيد ينظر:** فراس البيطار، ج1، المرجع السابق، ص320.

(3)- فاضل حسين وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1980، ص43.

(4)- فاضل حسين: مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية- الانكليزية- التركية، وفي الرأي العام، ط3، مطبعة اشبيلية، بغداد، 1977، ص- ص 40- 45.

(5)- مذكرات برسي كوكس وهنري دوبس، المصدر السابق، ص83.

على العراق لجنة دولية مؤلفة من شخص مجري وآخر سويدي وثالث بلجيكي، وبعد أن أتمت اللجنة دراستها واستقصاءاتها كتبت تقريرا مفصلا[1] جاء فيه أن تكون المنطقة المتنازع عليها جميعها ضمن المملكة العراقية واشترطت لذلك شروط أهمها أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرين عاما وأن يكون ذلك بمعاهدة بين بريطانيا والعراق وتتقدم بها لمجلس عصبة الأمم تضمن بها الانتداب في هذه المدة[2].

وصدر قرار مجلس عصبة الأمم بالإجماع في 16 ديسمبر 1925 بترسيم الحدود العراقية-التركية مع جعل خط بروكسل خطا فاصلا بين الدولتين وبقيت الموصل مدينة عراقية باعتراف المجتمع الدولي المتمثل في عصبة الأمم[3].

ومن بين قرارات اللجنة أيضا أنّ " المنطقة المتنازع عليها تركية إل أن تتنازل تركيا عنها، وليس للعراق حق بسبب الفتح أو بحكم القانون"[4].

وأن تأخذ في الاعتبارات رغبات الأكراد بتعيين موظفين أكراد في المحاكم والمدارس وبأن تكون اللّغة الكردية اللّغة الرسمية فيهما[5]. غير أنّ الجانب التركي لم يعترف بقرار الحدود العراقية- التركية، وقام بحركات غير نظامية إلى أن أدرك عدم جدوى تلك السياسة، فاستغل السفير البريطاني في أنقرة هذا الوضع، ومهد لعقد اتفاقية ثلاثية بين العراق وتركيا وبريطانيا، وافقت تركيا بموجبها على خط بروكسل بعد إجراء تعديل طفيف فيه، وذلك لقاء حصولها على 10% من نفط الموصل مدة خمسة وعشرين عاما مع حياد الحدود، فاطمأن العراق بذلك على هدوء حدوده الشمالية[6].

(1)- عبد الرحمان البزاز، المصدر السابق، ص160.
(2)- محمد عصفور سلمان، المرجع الساق، ص57.
(3)- وسيم رفعت عبد المجيد، المرجع السابق، ص25.
(4)-عبد الرحمان البزاز، المصدر السابق، ص161.
(5)- طارق مجيد تقي العقيلي، المرجع السابق، ص142.
(6)- محمد سهيل طقوس، المرجع السابق، صص142- 143.

## ثانيا: عقد معاهدة 1926

ونتيجة لقرار عصبة الأمم قامت الحكومة البريطانية بإعداد مسودة معاهدة جديدة لتمديد أمد المعاهدة البريطانية- العراقية لعام 1922 إلى وخمسة وعشرين سنة، وبدأت المحادثات لعقد هذه المعاهدة في أواخر عام 1925 وكانت بريطانيا تعد عقد هذه المعاهدة على جانب من الأهمية لأنّها عدتها هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها تأمين وتركيز حدود العراق[1].

قدمت مسودة المعاهدة الجديدة للحكومة العراقية في 28 ديسمبر 1925، مع التأكيد على ضرورة توقيع المعاهدة في أقرب وقت ممكن بناءً على قرار مجلس عصبة الأمم، فلذلك نجد أنّ ما جاء في البروتوكول الملحق بمعاهدة 1922، والذّي تضمن تخفيف مدة المعاهدة من عشرين عاما إلى أربع سنوات قد الغي لأنّ المعاهد الجديدة قد حددت بخمسة وعشرين عاما[2].

ومع هذا فإنّ المعاهدة الجديدة جاءت ببعض النصوص المخففة للتقليل من حدة المعارضين واستمالة المعتدلين منهم، وخاصة ما جاء في بند تحديد أجل المعاهدة من إمكان انتهائها قبل انقضاء الخمس وعشرين سنة، وذلك إذا ما دخل العراق عصبة الأمم[3].

كما طلبت الحكومة العراقية أن تتعهد الحكومة البريطانية بإدخال العراق في عصبة الأمم، وإذا رفضت العصبة ذلك فعلى بريطانيا أن تلح في الطلب كل أربع سنوات خلال فترة الخمس والعشرين سنة، كما اعترض مجلس الوزراء عن قرار تمديد مدة الانتداب إلى (25سنة)، لكن المندوب السامي البريطاني رفض طلب العراق للتعديل، وكتب الملك

(1)- محمد عصفور سلمان، المرجع السابق، صص57- 58.

(2)- محمد مظفر الأدهمي، المرجع السابق، ص214.

(3)- عبد الرحمان البزاز، المصدر السابق، ص179.

فيصل في 11 جانفي 1926 أنّ على العراق أن تختار: إمّا قبول المعاهدة كما كتبتها الحكومة البريطانية، وإمّا تسليم ولاية الموصل إلى تركيا[1].

ونتيجة لذلك عقد مجلس الوزراء جلسة اتخذ قرارا بالتمسك بقراره السابق لأنّه من الصعب جدًا أن يوافق مجلس الأمة على المعاهدة بنصها الحالي، مع المادة الإضافية المقترحة بالتمديد، فأبلغ المعتمد السامي ذلك فردّ هذا الأخير وأكّد مرة أخرى رفض وزارة المستعمرات لأي تعديل للمعاهدة[2].

ويجدر بنا أن نشير إلى أنّ وزارة الهاشمي قدمت استقالتها في جوان 1925، وحلت محلها الوزارة السعدونية الثانية، والتّي بدورها قدمت استقالتها نظرا للأحداث إلا أنّ الملك قد طلب منه استمرار العمل ريثما تتألف حكومة جديدة[3].

غير أنّ المندوب السامي رأى في استقالة الوزارة إرباك للموقف البريطاني أمام عصبة الأمم ما أدى إلى إرغام الحكومة البريطانية على إضافة مادتين للمعاهدة الجديدة تتعلق بإمكانية دخول العراق عضوا في عصبة الأمم وإجراء أي تعديل يمكن على اتفاقية 1922[4].

وإزاء معارضة الوطنيين العراقيين هددت بريطانيا بترك الموصل للأتراك، ممّا دعا العراقيين إلى الموافقة على المعاهدة[5]. وكانت موافقة مجلس الوزراء العراقي على المعاهدة مبنية على أنّه ما دامت هناك إمكانية إعادة المعاهدة إلى أربع سنوات، وما دامت ستضمن ضم لواء الموصل إليها، وما دام العمل بها ينتهي عند قبول العراق عضوًا في عصبة الأمم، وهذا ما تعهدت انكلترا بالسعي إليه، فوافق مجلس الوزراء على المعاهدة

(1)- فاضل حسين، المرجع السابق، ص77.
(2)- محمد عصفور سلمان، المرجع السابق، ص59.
(3)- محمود شاكر، المرجع السابق، صص106- 107.
(4)- محمد عصفور سلمان، المرجع السابق، صص59- 60.
(5)- محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص45.

في 13 جانفي 1926[1]،**(يُنظر الملحق رقم 08 ص81- 82)** وبالتالي طلبت الحكومة البريطانية من مجلس عصبة الأمم في 2 مارس 1926 أن يجعل قراره بشأن الحدود العراقية التركية نهائيا بعد استجابة العراق لشروط المجلس[2].

" كانت الموافقة على هذه المعاهدة أرجح عن الأولى؛ إذ بلغ عدد المعارضين من النواب تسعة عشر لأنّهم تركوا المجلس احتجاجا على المعاهدة، فصادق عليها الباقون وعددهم ثمانية وخمسون، ممّا دلّ إلى حد ما على تقدير النجاح الذّي أصاب العراق في قضية الموصل من جهة، وأثر الشروط المخففة لوطأة تمديد أجل المعاهدة من جهة أخرى[3].

(1)- محمود شاكر، المرجع السابق، ص106.

(2)- محمد صالح منسي، المرجع السابق، ص45.

(3)- زكي صالح، المرجع السابق، ص74.

## المبحث الثالث: المعاهدة البريطانية العراقية الثالثة 1927

توقع العراقيون أنّ الانجليز جاءوا لتحريرهم من السيطرة العثمانية، وأنّهم سيحكمون بلدهم بأنفسهم، وسيتمتع العراق بالسيادة والاستقلال، غير أنّ الذّي حصل كان مخالفا لأمانيهم فبعد الاحتلال عانى العراقيون من التصرفات السلبية للسلطات البريطانية متمثلة بالمندوب السامي ومحاولته سلب سيادة العراق وحقوقه وثرواته عن طريق صياغة معاهدات تلبي كافة المطالب البريطانية وتتجاهل المطالب العراقية المشروعة والتّي تعهدت بريطانيا بتنفيذها حال دخولها العراق[1].

### أولا: عقد المعاهدة

لقد أفسحت معاهدة سنة 1926 المجال لإعادة النظر في المعاهدات والاتفاقيات بين العراق وبريطانيا كل أربع سنوات منذ تاريخ قبول المعاهدة الأولى المصادق عليها سنة 1924، فقد استفادت العراق من ذلك وطلبت فتح باب المفاوضات حال انتهاء قضية الموصل، وبعد إلحاح قبلت بريطانيا ببدء المفاوضات لسنة 1927[2]، لتحدد العلاقات بين الطرفين تكون بديلا للمعاهدة الثانية التّي فرضت على العراق، فأعلنت وزارة جعفر العسكري الثانية التّي تألفت في 21 نوفمبر 1926 في منهاجها عن تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية التّي عقدت مع الحكومة البريطانية على اثر توقيع معاهدة 1922، وقررت مواصلة الجهد الذّي شرعت فيه الوزارة السعدونية الثانية فألفت لجنة وزارية تكونت من وزير المالية ياسين الهاشمي، ووزير الدفاع نوري السعيد لدراسة الأمور المتعلقة

(1)- عصام خليل محمد إبراهيم، **<<مشروع معاهدة عام 1927 بين مسودة اللائحة العراقية والاعتراضات البريطانية >>**، مجلة كلية المأمون الجامعة، ع17، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، 2011، ص73.

(2)- متى عقراوي، المصدر السابق، ص57.

بالمفاوضات التّي جرت سابقا وعقدت اجتماعات عدة لذلك الغرض وأعربت عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدتي 1922و 1926[1].

ولمّا شعر العراقيون بشدة وطأة المعاهدات والاتفاقيات التّي ربطتهم ببريطانيا فبدأت المفاوضات بين الجانبين في 1927، ليس من أجل إعادة النظر في معاهدة 1926، بل لتوقيع معاهدة جديدة وفي هذه الأثناء كانت الأوضاع في العراق غير مستقرة بسبب الظروف الداخلية والخارجية، وسارت المفاوضات ببطء بسبب إصرار السلطات البريطانية على التمسك بأن تكون المعاهدة الجديدة ذات طابع انتدابي ممّا جعل الملك فيصل يتدخل ويشترك شخصيا في المراحل الأخيرة من المفاوضات[2].

ومن جهة أخرى كانت الحكومة البريطانية قد وعدت خلال مذكرات المعاهدة في المجلس التأسيسي بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية بروح السخاء والصداقة ممّا دفع بالحكومة العراقية أن تطلب تنفيذ هذا الوعد أيضا بدأت المفاوضات لأجل تعديل الاتفاقيات التي كانت قد بدأت في وزارة ياسين الهاشمي الأولى، واستمرت في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية، لكن خلال هاتين الوزارتين كانت قضية الموصل قفزت إلى المرتبة الأولى من مشاغل الحكومتين العراقية والبريطانية، وبما أنّ قضية الموصل انتهت وجب على الحكومة العراقية أن توجه كل جهودها نحو تعديل المعاهدة، وهذا ما جعل الوزارة تؤلف لجنة خاصة لدراسة المراسلات السابقة، وبعد ذلك بدأت في إجراء المفاوضات، غير أنّ هذه الأخيرة طالت دون الوصول إلى نتيجة إيجابية بسبب تعنت المعتمد السامي البريطاني هنري دوبس، لذلك رأى الملك فيصل أن تنقل المفاوضات إلى

(1)- فيان حسين أحمد، حرية الصحافة في العراق (1921- 1933) دراسة تاريخية، رسالة لنيل شهادة الماجستير آداب في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد المجيد كامل عبد اللطيف، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2014، ص73.

(2)- محمود صالح منسي، المرجع السابق، صص 45- 46.

لندن لكي تبقى بعيدة عن الموظفين[1]، جرت المفاوضات هناك على ثلاث مراحل تمثلت المرحلة الأولى منها بالمحادثات الشخصية بين الملك فيصل ووزير المستعمرات والتّي تمحورت حول اتهامات عديدة موجهة إلى الملك فيصل شخصيا منها استغراب الحكومة البريطانية من موقف الحكومة العراقية من المفاوضات الأخيرة.

أما المرحلة الثانية من المفاوضات جرت بين الوفد العراقي برئاسة جعفر العسكري والوفد البريطاني برئاسة هنري دوبس؛ حيث تمّ فيها تقديم مسودتي لائحتين للمعاهدة الجديدة الأولى عراقية والثانية بريطانية، أمّا المرحلة الثالثة من المفاوضات فقد شهدت تدخل الملك فيصل من جديد وترؤسه الجانب العراقي في المباحثات لحين عودة جعفر العسكري، إذ تمّ فيها الاتفاق على جميع القضايا المختلف بشأنها والتّي كانت مدار نقاش وحوار طوال زمن المفاوضات[2].

كان فيصل يتوق لابرام المعاهدة لرفع مكانته السياسية داخل العراق وتحقيق أمانيه في قيام تجمع عربي تحت زعامته، وأخيرا قام جعفر العسكري رئيس الوزراء بتوقيع المعاهدة في 14 ديسمبر 1927[3] **(ينظر الملحق رقم 09 ص 83- 85)** جاءت في ست عشرة مادة استغنت عن المعاهدتين السابقتين 1922 و1926 لعدم ملاءمتها للتقدم الذّي حققه العراق، لكنّها لم تختلف عنهما إلاّ في بعض التفاصيل الجزئية، ومع ذلك فالمعاهدة الجديدة بشكلها الحقوقي وباحتوائها على اعتراف الحكومة البريطانية الصريح باستقلال العراق وبسيادته[4]، ولكنّها أجلت ترشيحها إياه للدخول إلى عصبة الأمم إلى سنة 1932، وما أن نشرت المعاهدة في بغداد حتى ثارت ضجة عظيمة عليها واستقالت الوزارة العسكرية وتولى رئاسة الوزراء عبد المحسن السعدون وحل المجلس وجرت

(1)- أبو خلدون ساطع الحصرى، المصدر السابق، ص539.

(2)- عصام خليل محمد ابراهيم،المرجع السابق ،77-76.

(3)- محمود صالح منسي، المرجع السابق، ص46.

(4)- طارق مجيد تقي العقيلي، المرجع السابق، ص145.

انتخابات جديدة لاستفتاء رأي البلاد في المعاهدة على أن السعدون أصر على تعديل الاتفاقيات قبل إقرار المعاهدة[1].

**ثانيا: ردود الفعل الوطنية**

شكل مجلس الوزراء الجديد لجنة للاتصال بالمندوب السامي البريطاني بشأن تعديل الاتفاقيتين أرسل رئيس مجلس الوزراء مذكرة إلى المندوب السامي يشرح وجهة نظر العراق، ويبدو أنّ المندوب السامي البريطاني لم يتجاوب تماما مع مضمون المذكرة العراقية، وهذا ما دفع عبد المحسن السعدون إلى تقديم استقالته، وشكل توفيق السويدي حكومة انتقالية مهدت لعودة السعدون إلى الحكم من جديد[2]، كما أن رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي احتجا على بنود المعاهدة الجديدة وقدما استقالتهما من الحكومة في 18 ديسمبر 1927[3]، فلما رأى الانجليز المعارضة شديدة اضطروا إلى سحبها وهكذا قبرت المعاهدة ، وفشلت سياسة السر هنري دوبس وكان ذلك نصرا هائلا لسياسة الملك فيصل، وكانت مدة السر هنري دوبس كمندوب سام في العراق قد قاربت على الانتهاء فترك العراق[4].

(1)- متى عقراوي، المصدر السابق، صص58- 59.

(2)- طارق مجيد تقي العقيلي، المرجع السابق، ص46.

(3)- حامد الحمداني، صفحات من تاريخ...، المرجع السابق، ص77.

(4)- متى عقراوي، المصدر السابق، ص59.

## المبحث الرابع: المعاهدة البريطانية –العراقية 1930 واستقلال العراق

بعد إقامة النظام الملكي وتولي فيصل بن الحسين عرش العراق، كانت مطالب العراقيين تصب في رفض الانتداب وإنهائه، كما طالب أيضا بانضمام العراق إلى عصبة الأمم، وأمام رفض إدارة المستعمرات ذلك تحتم على العراق قبول معاهدة 1922 ومعاهدة 1926ومعاهدة 1927، والتّي أرادت بريطانيا من خلالها تأمين مصالحها في العراق، وأن تقوم بريطانيا برفع توصية إلى مجلس عصبة الأمم تشهد فيها عن تقدم العراق وتمكنه من إدارة شؤونه ليقبل عضوا في مجلس العصبة [1].

### أولاً: عقد معاهدة 1930

توالت الوزارات على العراق فبعد استقالة وزارة **توفيق السويدي**[2]، في 25 أوت 1929 لتتولى الحكم وزارة قوية تأخذ على عاتقها إدارة المفاوضات الجديدة، فألفت الوزارة المأمولة برئاسة عبد المحسن السعدون والمعروف عنه أنّه يتمتع بثقة وطيدة من الانكليز، لكنّه لم يكد يدخل في المفاوضات حتى اصطدم معهم على أمور تافهة ولمّا لامه النواب على حسن ظنه المفرط في رجال دار الاعتماد البريطانية قتل نفسه [3]، وتولى ناجي السويدي وزير داخليته تأليف الوزارة الجديدة لكن لم تستطع هذه الوزارة الصمود أمام الانكليز ومراوغاتهم فاستقالت في 11مارس1930 وعهد إلى نوري السعيد[4] المعروف

(1)- محمد حمدي الجعفري، المرجع السابق، ص43.

(2)- **توفيق السويدي** : سياسي ورجل دولة عراقي، ولد سنة 1890، درس القانون وعمل مستشارا قانونيا للحكومة العراقية (1921- 1927)، ووزيرا للخارجية سنة 1929 ثمّ رئيسا للمجلس النيابي ( 1929- 1930). **للمزيد ينظر:** عبد الوهاب الكيالي، ج1، المرجع السابق، ص211.

(3)- عبد الرزاق الحسني، أحداث...، المصدر السابق، ص116.

(4)- **نوري السعيد** : سياسي عراقي شغل منصب رئيس الوزراء في المملكة العراقية 14 مرة بدءًا من وزارة مارس 1930 إلى وزارة ماي 1958 تخرج من الأكاديمية العسكرية التركية في اسطنبول، خدم في الجيش العثماني وساهم في الثورة العربية، توفي عام 1958. **للمزيد ينظر:** عبد الوهاب الكيالي، ج3، المرجع السابق، ص202.

بمولاته للانكليز فألف الوزارة في 23 مارس من نفس السنة [1]. وسعى جاهدا وشاركه الملك فيصل سعيه للتفاهم مع الحكومة البريطانية لعقد معاهدة معها، وقد صرّح وزير المستعمرات البريطاني بأنّ المفاوضات ستبدأ على أسس حرة لعقد معاهدة جديدة مع العراق، وفي 3 أفريل بدأت المفاوضات بين الطرفين[2].

ترأس الجانب العراقي نوري السعيد، ومثل بريطانيا المندوب السامي الجديد **فرنسيس هنري همفري (S .F.H .Humphrys)** وانتهت المفاوضات بتوقيع معاهدة جديدة بين الجانبين في 30 جوان 1930[3] **(ينظر الملحق رقم 10 ص 86- 90)**، والتّي تضمنت نصوصا أعطت لبريطانيا امتيازات كثيرة ووسعت نفوذها في شتى المجالات، كما نصّت على جملة من القضايا الأساسية جاء في مقدمتها إنهاء الانتداب واستقلال العراق على أن ينفذ ذلك ابتداءً من تاريخ دخول العراق في عصبة الأمم، وكذا حفظ المصالح البريطانية في العراق كما شكلت بريطانيا مع العراق حلفا عسكريا قدم العراق من خلاله لبريطانيا حق استخدام السكك الحديدية والمطارات والموانئ، كما تعهد العراق في هذه المعاهدة باحتفاظ بريطانيا بقاعدتين جويتين هما الشعيبة والحبانية، واحتفظت بريطانيا بحق التشاور معها في مسائل السياسة الخارجية وبالتالي بقيت تبعية العراق لبريطانيا[4].

قوبلت هذه المعاهدة بآراء ووجهات نظر عديدة ومختلفة فقد اعتبرها الملك فيصل ونوري السعيد بمثابة الخطوة الأولى نحو الاستقلال التام مع الاحتفاظ ببعض المصالح البريطانية، كما اعتبرها العديد من السياسيين ورجال المعارضة، بمثابة الاستقلال الشكلي المكبل بالقيود[5]. وفي ظل المعارضة حل المجلس النيابي في جويلية1930، وتمكن

(1)- عبد الرزاق الحسني، أحداث...، المصدر السابق، ص116.

(2)- زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص249.

(3)- محمد حمدي الجعفري، المرجع السابق، ص44.

(4)- محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص198.

(5)- إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص212.

نوري السعيد المدعوم من قبل البلاط، بعد أن نظّم عمله مستعينا بحزب العهد الذّي أنشأه أن يجري انتخابات بغية ضمان وصول مجلس جديد يضم أغلبية تدعم تأييد عقد المعاهدة[1].

" وقد نشر زعماء المعارضة آرائهم في هذه المعارضة في كلمات مقتضبة يوم 16 أكتوبر 1930، أمّا ناجي السويدي فقد نشر في جريدة "العالم العربي" الصادرة في اليومين 17 و18 من هذا الشهر مقالين مطولين قامت لهما الحكومتان العراقية والبريطانية معًا وقعدتا، إذ فند فيهما المعاهدة تفنيدا قانونيا" [2].

وبعد انتهاء الانتخابات في 16 نوفمبر 1930 عرضت فصول المعاهدة على المجلس وخضعت إلى مجادلات حادة وشرح رئيس الوزراء أسباب عقد المعاهدة وبرر النتائج بأن العراق ليس بمقدوره الحصول على الاستقلال دون أن تنتهي بريطانيا من انتدابها[3] فلقيت المعاهدة مصادقة من المجلس بأغلبية 69 صوت ومعارضة 11 عضوا وامتناع 5 أعضاء[4]، وبعد معارضة السياسيين الكبار من أتباع الملك فيصل للمعاهدة أمثال ناجي السويدي وياسين الهاشمي كتبوا مقالات في الجرائد العراقية وأكدوا أنّ المعاهدة جاءت مجحفة بحق العراق وتبقيه تحت الهيمنة البريطانية، ممّا جعل رئيس الوزراء نوري السعيد يعقد اجتماعا مع ياسين الهاشمي ويؤكد له بأن توقيع المعاهدة بدون أي تعديل هو الشرط الأساس الذّي فرضته بريطانيا لأجل منح العراق الاستقلال التام، ومن ثمّ مساعدته للدخول في عصبة الأمم وأكّد أيضا أنّ المعاهدة تحتوي على بنود تخدم

(1)- محمد حمدي الجعفري، المرجع السابق، ص45

(2)- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق...، المصدر السابق، ص230.

(3)- محمد حمدي الجعفري، المرجع السابق، ص45.

(4)- جاسم محمد حسن العدول وآخرون، المرجع السابق، صص112- 113.

مصلحة العراق كالمادة الرابعة التّي تستوجب على بريطانيا أن تحمي العراق في حالة تعرضه لأي اعتداء[1].

**ثانيا: استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم**

عرضت بريطانيا قضية انتهاء الانتداب على عصبة الأمم في هذه الأخيرة وجهت إلى لجنة تسمى بلجنة الانتداب الدائمة تطلب منها وضع الشروط التّي تستوفيها أمة منتدب عليها قبل إمكان رفع الانتداب عنها، كما طلبت عصبة الأمم من بريطانيا أن تضع تقريرا مفصلا عن سير الإدارة في العراق[2].

والظاهر أنّ اللجنة المذكورة لم تكتف بوضع شروط فقط ، فوضعت إلى جانبها بعض الضمانات التّي يجب على العراق أن يأخذها على نفسه فكانت أولى هذه الضمانات هي حماية الأقليات العرقية والدينية[3].

قدم ممثل بريطانيا للجنة تقارير مفصلة وتوسع بوجه خاص في أحوال المناطق الكردية، وأكّد أنّ اللّغة الرسمية فيها أصبحت اللّغة الكردية، كما قدّم معلومات دقيقة عن جميع الموظفين القائمين بالعمل في تلك الأقضية[4]، وقدّم أيضا تقريرا يدعم فيه نظريته بأنّ العراق قد تقدم تقدما كافيا يؤهله لرفع الانتداب عنه ودخوله عصبة الأمم [5].

وخلال الجلسة العشرين لـ "**لجنة الانتدابات الدائمة**" خولت الحكومة البريطانية مندوبها السامي بأن يصرح بأنّ حكومته توصي بأن يسمح للعراق بالدخول إلى عصبة

(1)- مأمون أمين زكي، المرجع السابق، صص112، 113.
(2)- متى عقراوي، المرجع السابق، صص63- 64.
(3)- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق...، ج 2 ،المصدر السابق، ص285.
(4)- أبو خلدون ساطع الحصري، المصدر السابق، ص549.
(5)- متى عقراوي، المرجع السابق، ص64.

الأمم، وهي في نظرها الطريقة القانونية لإنهاء الانتداب، وقد خصصت اللجنة جزءًا من وقتها لمناقشة التقرير الذّي خضع لمجادلات واسعة[1].

" وأثناء هذه الجلسة كانت للجنة الانتدابات الدائمة فرصة فحص تقرير الدولة المنتدبة عن تقدم العراق منذ سنة 1920 إلى 1931، واستنادا لما لديها من المصادر مستعدة لتقديم وجهة نظرها حول اقتراح الحكومة البريطانية عن انتهاء الانتداب عن العراق، فإذا ما فرغ المجلس من وضع الشروط التّي يجب أن تتوفر لقطر قبل انتهاء الانتداب، ، فإنّ اللجنة ستكون مستعدة لتقدم إلى اللجنة رأيها حول الاقتراح البريطاني" [2].

وبعد أن نظرت لجنة الانتداب الدائمة في مدى تمكن العراق من إدارة شؤونه قررت: " أنّ المعلومات المتوفرة لدى اللجنة تُسوغ الاعتقاد أنّ للعراق اليوم حكومة منتظمة وأنّ في استطاعته المحافظة على الأمن العام في القطر كله ولديه مصادر مالية وافية لسد حاجات الحكومة الاعتيادية بصورة منظمة، وله قوانين ونظام قضائي يضمن العدل للجميع على السواء"[3]. ففي 28 جانفي 1932 تلا رئيس لجنة الانتدابات الدائمة في مجلس العصبة تقرير اللجنة عن تحرر العراق من الانتداب[4].

وبعد المذاكرة بين أعضاء المجلس أقر بإجماع الآراء قبول العراق في العصبة وأصبح العراق الدولة السابعة والخمسين من أعضاء الجمعية وانتهت عندئذ مهام المعتمد السام وحل محله السفير لتمثيل دولته[5].

(1)- محمد حمدي الجعفري، المرجع السابق، صص46- 47.

(2)- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العرق...، ج2، المصدر السابق، صص286- 287.

(3)- محمد سهيل طقوس، المرجع السابق، ص151.

(4)- محمد حمدي الجعفري، المرجع السابق، ص47.

(5)- عبد الكريم علوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2007، ص22.

وبذلك أصبح العراق دولة مستقلة لكن هذا الاستقلال كان شكليا أكثر منه عمليا وواقعيا[1].

(1)- جعفر عباس حميدي، المرجع السابق، ص72.

# خاتمة

بعد دراستنا لموضوع سياسة الانتداب البريطاني على العراق 1920-1932م تتضح لنا جملة من الاستنتاجات :

- ✓ كان تحالف العثمانيين مع الألمان القطرة التي أفاضت الكأس لأن بلاد مابين النهرين كانت محط أطماع العديد من الدول الأوربية كونه حلقة وصل بين الشرق والغرب، ويمثل قوة العراق الاقتصادية، فاحتلال بريطانيا للعراق كان استجابة لمطامعها القديمة.
- ✓ بعد بسط النفوذ البريطاني على مجمل الأراضي العراقية عزمت بريطانيا على تأسيس بعض الدوائر والمؤسسات المدنية، ترأسها السر برسي كوكس وذلك لتسهيل هيمنتها على العراق، الشيء الذي أدى إلى إنشاء جمعيات وطنية للرد على السياسة البريطانية.
- ✓ جاءت مقررات مؤتمر سان ريمو لسنة 1920م لتؤكد خيبة أمل العراقيين حيث قرر الحلفاء فرض الانتداب البريطاني على العراق، الأمر الذي أثار غضب و سخط الشعب العراقي وبالتالي تفجير ثورة العشرين التي شارك فيها عموم الشعب وكشفت عن نضجه السياسي.
- ✓ صحيح أن الثورة حسمت لصالح الجيش البريطاني عسكريا إلا أنها نجحت سياسيا إذ غيرت رؤية بريطانيا للعراق وأجبرتها على تغيير سياستها والموافقة على تأسيس الحكومة العراقية المؤقتة في أكتوبر 1920م ، كما أظهرت ذلك بعقد مؤتمر القاهرة في مارس 1921م، والمناداة بالأمير فيصل ملكا على العراق. ولاستكمال واجهة الحكومة العراقية ارتأت أن يكون لها جيش خاص بها.
- ✓ كان الملك فيصل يسعى لتخليص العراق من الانتداب البريطاني ولإقناع البريطانيين بالتخلي عن الحكم و تسليمه للوطنيين. لكن بعد تتويجه انتهجت بريطانيا أساليب التمويه والتضليل التي من شأنها أن تحقق لها أهدافها.

- ✓ ومن ثم أرادت بريطانيا تنظيم علاقاتها مع العراق بأقل تكلفة عبر عقد أربع معاهدات بداية من المعاهدة الأولى 1922م إلى المعاهدة الرابعة 1930م هذه الأخيرة التي أنهت نظام الانتداب، غير أن بريطانيا اعتبرت المعاهدات واسطة لتمرير نظام الانتداب أي وسيلة للإشراف دون تبديل في موقفها تجاه عصبة الأمم، وأنه لا يقصد بها أن تكون بديلا عن الانتداب، في حين العراق ظن أنها صيغة جديدة وأنها تعقد بين دولتين مستقلتين.
- ✓ حاولت بريطانيا تسخير إمكانيات العراق الاقتصادية والعسكرية في خدمة مصالحها فقد خولت المعاهدات لبريطانيا إبقاء قواتها في العراق و أعطتها حق تفتيش الجيش العراقي ورصد تحركاته.
- ✓ بدأ الضغط العراقي على بريطانيا للحصول على الاستقلال إلا أن بريطانيا وقفت ضد رغبته و أظهرت حرصها على استمرار الانتداب لمدة 25 سنة كما طلبت عصبة الأمم.
- ✓ استمرت المفاوضات بين أخذ و رد حتى تأليف وزارة نوري السعيد 1930 الذي أعلن أن وزارته ستبدأ بالمفاوضات مع بريطانيا لعقد معاهدة جديدة على أساس الاستقلال التام.
- ✓ تعتبر معاهدة 1930م المعاهدة الرابعة من أهم الاتفاقيات التي عقدت بين الجانبين البريطاني والعراقي على الرغم من المعارضة الشعبية لها حيث وصفت بأنها أبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم. إلا أنها وبقرار من لجنة الانتدابات الدائمة أقرت عصبة الأمم تحرير العراق من الانتداب وتمّ قبول العراق في عصبة الأمم والاعتراف به كدولة مستقلة، وأصبح الدولة السابعة والخمسين من أعضاء الجمعية .

# الملاحق

الملحق رقم : 01

**السر برسي كوكس(مندوب مدني بريطاني في العراق وأول مندوب سامي في عهد الانتداب البريطاني)**

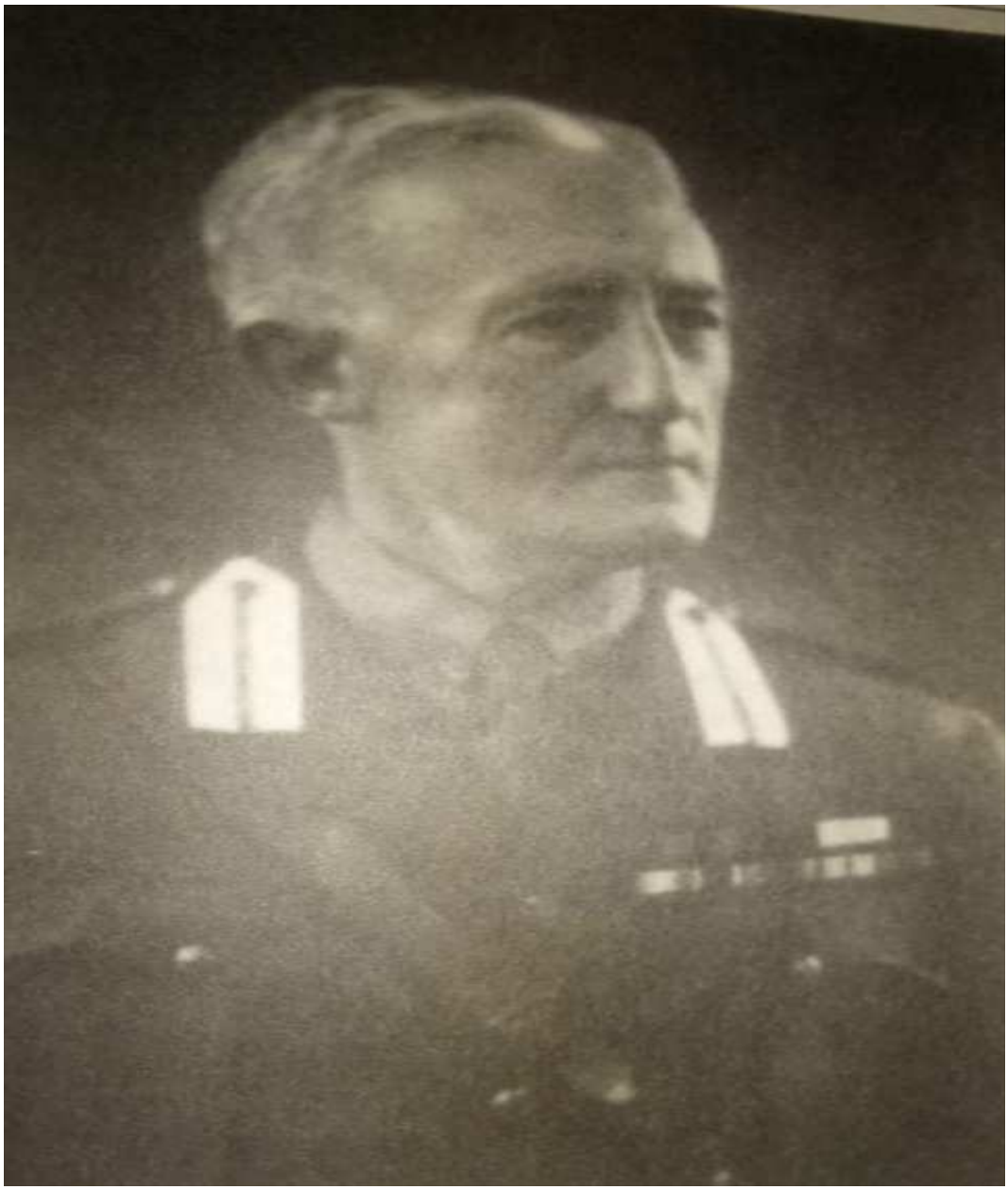

**المصدر : تشارلز تريب،صفحات من تاريخ العراق، ط1،تر زينة جابر ادريس،الدار العربية للعلوم،بيروت،لبنان،2006،ص7,**

الملحق رقم : 02

**مناطق النفوذ الاستعماري في المشرق العربي بموجب اتفاقية (سايكس بيكو)**

**المصدر : محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات و النشر، بيروت،2012، ص33.**

الملحق رقم : 03

**شعلان أبو الجون من أبرز القادة العشائريين للثورة العراقية**

**المصدر : المس بيل،فصول من تاريخ...،المصدر السابق، ص448.**

الملحق رقم : 04

**المس بيل سكرتيرة المندوب السامي**

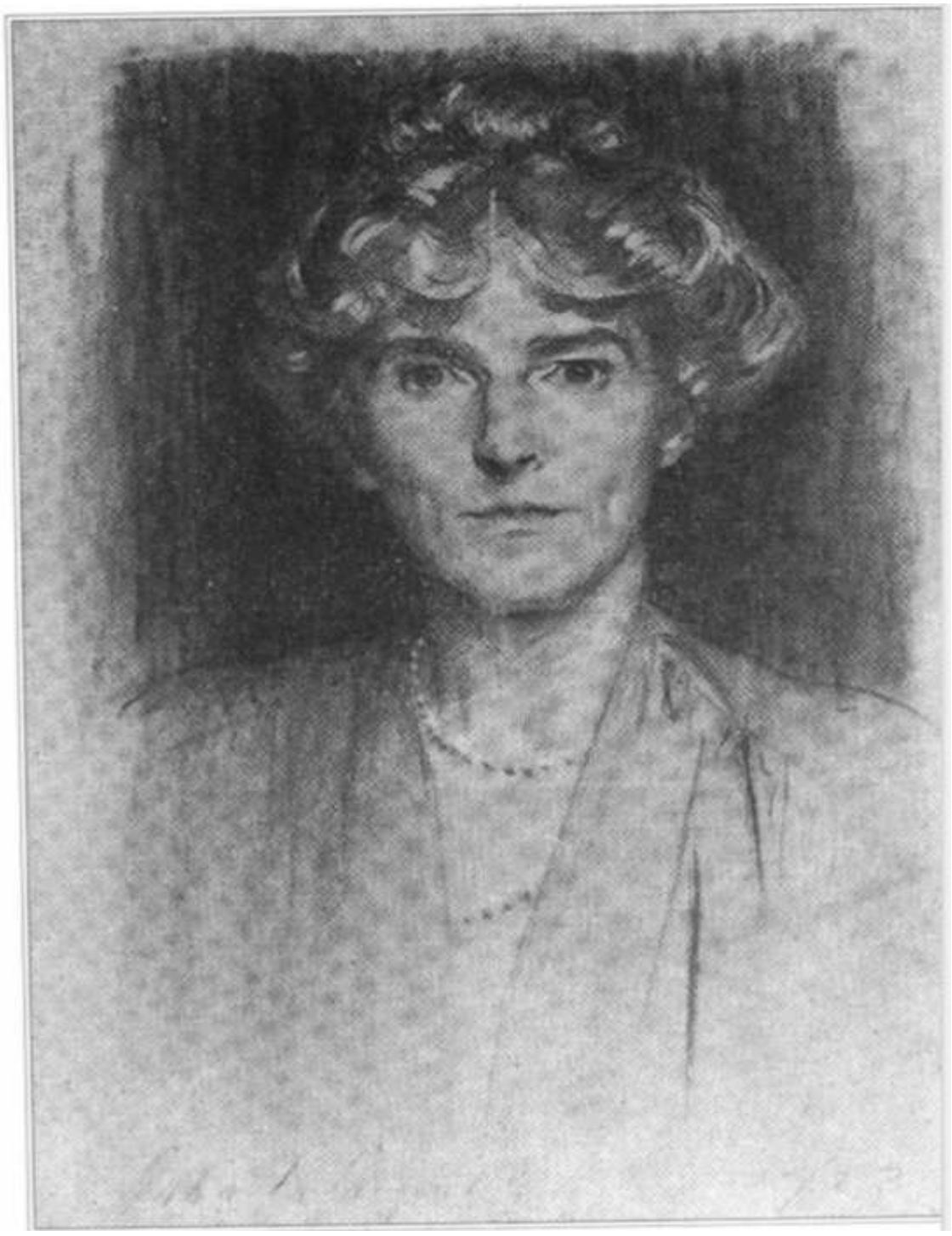

**المصدر : المس بيل،العراق في رسائل...، المصدر السابق،ص701.**

الملحق رقم : 05

**الشيخ عبد الرحمن النقيب الكيلاني أول رئيس وزراء في الدولة العراقية الحديثة**

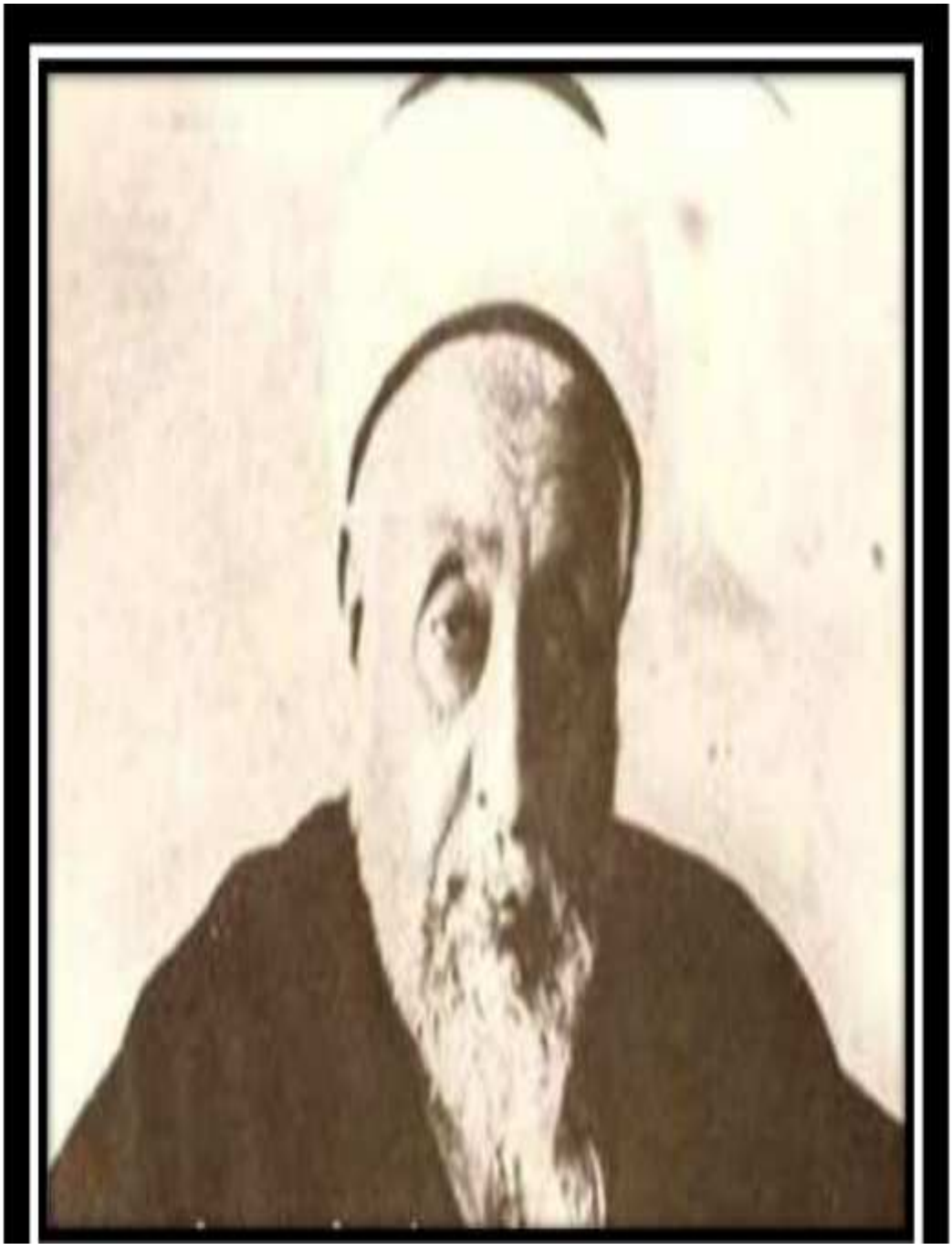

**المصدر : طارق مجيد تقي العقيلي،المرجع السابق،ص105.**

الملحق رقم : 06

## الملك فيصل الأول (1921-1933)

المصدر : Ali A. Allawi , **Faisal 1 of Iraq** , Yale University press , London , 2014 ,p21 .

الملحق رقم : 07

## المعاهدة البريطانية–العراقية الاولى لعام 1922 م

المادة الأولى : بناءً على طلب جلالة ملك العراق يتعهّد جلالة ملك بريطانيا بأن يُقدّم في أثناء مدة المعاهدة مع التزام نصوصها ، ما يقضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة دون أن يمسّ ذلك بسيادتها الوطنية . يُمثّل جلالة ملك بريطانيا بالعراق بمعتمدٍ سامٍ ، وقنصلٍ جنرالٍ ، تُعاونه الحاشية الكافية .

المادة الثانية : يتعهّد جلالة ملك العراق بأن لا يُعيّن ، مدة هذه المعاهدة ، مُوظّفاً ما في العراق من تابعيةٍ غير عراقيةٍ ، في الوظائف التي تقتضي إرادةً ملكيةً دون موافقة جلالة ملك بريطانيا ، وستعقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية .

المادة الثالثة : يُوافق جلالة ملك العراق على أن يُنظّم قانوناً أساسياً لِيُعرض على المجلس التأسيسي العراقي ، ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب أن لا يحتوي على ما يُخالف نصوص هذه المعاهدة ، وأن يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة ، وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة ، بشرط ألا تكون مخالفةً بالآداب والنظام العموميين ، وكذلك يكفل ألا يكون أدنى تمييز بين سكان العراق بسبب قوميةٍ ، أو دينٍ ، أو لغةٍ ، ويُؤمّن لجميع الطوائف عدم تكران أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم أعضائها بلغاتها الخاصة ، على أن يكون ذلك مُوافقاً لمقتضيات التعليم العامة ، التي تفرضها حكومة العراق ، ويجب أن يُعيّن هذا القانون الأصول الدستورية : تشريعيةً كانت أم تنفيذيةً ، التي ستتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بالخطط المالية ، والنقدية ، والعسكرية .

٦٤

المادة الرابعة : يُوافق جلالة ملك العراق ، وذلك من غير مساس بنصوص المادتين ( ١٧ ) و( ١٨ ) من هذه المعاهدة ، على أن يستدل ، بما يُقدّمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة - بوساطة المعتمد السامي - جميع الشؤون المهمة ، التي تمسّ بتعهدات ومصالح جلالة ملك بريطانيا الدولية ، والمالية ، وذلك مدة هذه المعاهدة .

ويستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي الاستشارة التامة في ما يؤدي إلى سياسةٍ ماليةٍ ونقديةٍ سليمةٍ ، ويؤمّن ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق ما دامت تلك الحكومة مدانةً لحكومة جلالة ملك بريطانيا .

المادة الخامسة : لجلالة ملك العراق حقّ التمثيل السياسي في لندن ، وغيرها من العواصم والأماكن الأخرى، مما يتم عليها الاتفاق بين الفريقين السامين المتعاقدين ، وفي الأماكن التي لا تُمثّل فيها لجلالة ملك العراق ، ويوافق جلالته أن يعهد إلى جلالة ملك بريطانيا بحماية الرعايا العراقيين فيها . وجلالة ملك العراق هو الذي يُصدّر التصديق على أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية في العراق بعد موافقة جلالة ملك بريطانيا على تعيينهم .

المادة السادسة : يتعهّد جلالة ملك بريطانيا بأن يسعى بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في أقرب وقتٍ ممكنٍ .

المادة السابعة : يتعهّد جلالة ملك بريطانيا بأن يُقدّم من الإمداد والمساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلّحة ما يتفق عليه من وقتٍ لآخر الفريقان المتعاقدان السامیان ، وتُعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الإمداد ، وهذه المساعدة ، وشروطها ، وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس عصبة الأمم .

المادة الثامنة : لا يتنازل عن أراضٍ ما في العراق ، ولا تؤجر إلى أية دولةٍ أجنبيةٍ ، ولا توضع تحت سلطتها بأية طريقةٍ كانت ، إلا أن هذا لا يمنع جلالة ملك العراق من أن يتخذ ما يلزم من التدابير لإقامة الممثلين السياسيين

الأجانب ، ولأجل القيام بمقتضيات المادة السابقة .

المادة التاسعة : يتعهّد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يُشير بها جلالة ملك بريطانيا ، ويكفل تنفيذها في أمور العدلية لتأمين مصالح الأجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الأجنبية أو العرف ، ويجب أن توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة ، وتبلّغ إلى مجلس عصبة الأمم .

المادة العاشرة : يُوافق الفريقان السامیان المتعاقدان على عقد اتفاقيات مُنفردة لتأمين تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقيات أو التعهّدات التي قد تعهّد جلالة ملك بريطانيا بأن تكون نافذة في ما يتعلّق بالعراق وجلالة ملك العراق متعهّد بأن يُهيء المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها ، وتبلّغ هذه الاتفاقيات إلى مجلس عصبة الأمم .

المادة الحادية عشرة : يجب ألا يكون ميزة ما في العراق للرعايا البريطانيين أو لغيرهم من رعايا الدول الأجنبية الأخرى على رعايا أية دولة هي عضو في عصبة الأمم ، أو رعايا أية دولة مما قد يُوافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة ، على أن يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن أعضاء العصبة المذكورة ( وتشمل كلمة رعايا الدولة الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة ) في الأمور المتعلّقة بالضرائب ، أو التجارة ، أو الملاحة ، أو ممارسة الصنائع والمهن ، أو معاملة السفن التجارية ، أو السفن الهوائية الملكية . وكذلك يجب أن لا تكون ميزة ما في العراق لدولة ما من الدول المذكورة على الأخرى فيما يتعلق بمعاملة البضائع الصادرة منها أو المصدّرة إليها ، ويجب أن تُطلق حرية مرور البضائع وسط أراضي العراق بموجب شروط عادلة .

المادة الثانية عشرة : لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع أعمال التصدير ، أو

للمداخلة فيها[1] ، أو لتمييز منصرٍ ما على غيره ، بسبب اعتقاده الديني ، أو جنسيته ، على أن لا تُخلّ تلك الأعمال بالنظام العام وحسن إدارة الحكومة .

المادة الثالثة عشرة : يتعهّد جلالة ملك العراق بأن يُساعد بقدر ما تسمح له الأحوال الاجتماعية والدينية وغيرها على تنفيذ كل خطةٍ عامةٍ تتخذها عصبة الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها ، ويدخل في ذلك أمراض الحيوان والنبات .

المادة الرابعة عشرة : يتعهّد جلالة ملك العراق بأن يتخذ الوسائل اللازمة لسنّ نظام للآثار القديمة[2] ، في خلال اثني عشر شهراً من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ، ويكفل تنفيذه ، ويكون هذا النظام مؤسساً على القواعد الملحقة بالمادة ٤٢١ من معاهدة الصلح ، الموقع عليها في سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠م ، فيقوم مقام النظام العثماني السابق للآثار القديمة ، ويضمن المساواة في مسائل تحري الآثار القديمة بين رعايا جميع الدول من أعضاء عصبة الأمم ورعايا أية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا ، بموجب معاهدة ، على أن يضمن لها الحقوق نفسها التي قد تتمتع بها فيها لو كانت من ضمن أعضاء العصبة المذكورة .

المادة الخامسة عشرة : تُعقد اتفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين السامين ، ينصّ فيها من جهةٍ على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا إلى العراق ما يتفق عليه من المرافق العامة وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانيا مساعدةً ماليةً حسبما تقتضيه الحاجة في العراق ، من وقتٍ إلى آخر ، وينصّ فيها من جهةٍ أخرى على تصفية حكومة العراق تدريجياً جميع الديون المتكبدة في هذه السبيل ، وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس عصبة الأمم .

المادة السادسة عشرة : يتعهد جلالة ملك بريطانيا على قدر ما تسمح له تعهداته الدولية بأن لا يضع عقبة ما في سبيل ارتباط دولة العراق لمقاصد جركية أو غيرها مع من يرغب في ذلك من الدول العربية المجاورة .

المادة السابعة عشرة : في حالة وقوع خلاف ما بين الفريقين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة ، يعرض الأمر على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة ( ١٤ ) من قانون عصبة الأمم ، وإذا وُجد في حالة كهذه أن هناك تناقضاً في المعاهدة بين النصّ الإنكليزي والنص العربي، يعدّ النصّ الإنكليزي هو المعوّل عليه .

المادة الثامنة عشرة : تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول حالما تُصدّق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي ، ويظلّ معمولاً بها لمدة عشرين سنة ، وعند انتهاء هذه المدة تُفحص الحالة فإذا ارتأى الفريقان الساميان المتعاقدان أنه لم يبق من حاجة إليها تعدّ منتهية ، ويكون تثبيت الانتهاء من قبل مجلس عصبة الأمم ما لم تدخل المادة السادسة في حيز التنفيذ قبل ذلك التاريخ ، وفي الحالة الأخيرة يجب أن يبلغ إشعار الإنهاء إلى مجلس عصبة الأمم . ولا مانع للفريقين الساميين المتعاقدين من إعادة النظر من وقتٍ إلى آخر في شروط هذه المعاهدة ، وشروط الاتفاقيات المنفردة الناشئة عن المواد ( ٧ ) و ( ١٠ ) و ( ١٥ ) بقصد إدخال ما يتراءى مناسبته من التعديلات حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذٍ ، وكل تعديلٍ يتفق عليه الفريقان المتعاقدان الساميان يجب أن يبلّغ إلى مجلس عصبة الأمم .

**المصدر : محمود شاكر،المرجع السابق،ص-ص64-68.**

الملحق رقم : 08

## المعاهدة البريطانية-العراقية الثانية لعام 1926 م

المادة الأولى : إن الأحكام الواردة في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المنعقدة بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، الموقعة في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤٠ هـ ، وفي البروتكول الموقع في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هـ ، يلغى منها ما له تعلق بمدة المعاهدة ، وتبقى المعاهدة المذكورة معمولا بها لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من اليوم السادس عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٢٥ ، ما لم يصبح العراق عضواً في جمعية الأمم قبل انقضاء المدة المذكورة . وكذلك الاتفاقيات المختلفة المعقودة بين الفريقين المتعاقدين الساميين الملحقة بمعاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ الآنفة الذكر ، تبقى فيما يخص مدتها المجعولة تابعة لمدة المعاهدة المذكورة معمولا بها للمدة المنصوص عليها في هذه المعاهدة ، وأما في الخصوصات الأخرى فلا تمس أحكامها

المادة الثانية : يتفق الفريقان المتعاقدان الساميان ، على أنهما فوراً بعد إبرام هذه المعاهدة وموافقة مجلس جمعية الأمم عليها ، يواصلان النظر بجد ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلا بخصوص تعديل الاتفاقيتين الناشئتين عن المادتين السابعة والخامسة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ .

المادة الثالثة : يتعهد جلالة ملك بريطانية ، وذلك من غير مساس بأحكام المادة السادسة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ ، المتعلقة بإدخال العراق في جمعية الأمم ، أو بأحكام المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المذكورة التي تجيز تعديل أحكام المعاهدة المذكورة ، أو أحكام بعض من الاتفاقيات الملحقة بها في أي وقت كان ،

بشرط موافقة مجلس جمعية الأمم ، بأن ينظر بجد ونشاط في المسألتين الأتيتين عند حلول الوقت الذي كان ينبغي أن تنتهي فيه معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ بموجب بروتكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ، ثم بعد ذلك في فترات متتابعة ، مدة كل منها أربع سنوات إلى أن تنقضي مدة الخمس وعشرين سنة المذكورة في هذه المعاهدة ، أو إلى أن يدخل العراق في جمعية الأمم : -

(١ء) هل في استطاعته الإلحاح في إدخال العراق في جمعية الأمم ؟

(٢ء) إن لم يكن في استطاعته ذلك ، ففي مسألة تعديل الاتفاقيات المبحوث عنها في المادة الثامنة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ بناء على التقدم الذي بلغته مملكة العراق ، أو بناء على أي سبب آخر .

**المصدر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق... ،ج2 ، المصدر السابق،ص-ص149-150.**

الملحق رقم : 09

## المعاهدة البريطانية –العراقية الثالثة لعام 1927م

اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى : يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالعراق كدولة مستقلة ذات سيادة .

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة ما بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، ويتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بأن يحافظ على حسن الصلات الودية تجاه الآخر ، ويبذل جهده لأن يمنع في بلاده الحركات اللاقانونية المؤثرة على السلم أو النظام داخل بلاد الفريق الآخر .

المادة الثالثة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بتأمين تنفيذ كل التعهدات الدولية التي تعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن تكون نافذة فيما يختص بالعراق .

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن لا يعدل المواد الموجودة في القانون الأساسي العراقي بصورة تنتقص من حقوق ومصالح الأجانب ، أو تجعل أية ميزة في الحقوق أمام القانون ما بين العراقيين ، من حيث اختلاف القومية ، أو الدين ، أو اللغة .

المادة الرابعة : يجب أن تجري مفاوضة تامة وصريحة ما بين الفريقين المتعاقدين الساميين في جميع شؤون السياسة الخارجية ، التي يمكن أن تؤثر على مصالحهما المشتركة .

المادة الخامسة : يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على أن يضع المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية ، في موضع يساعده على إعطاء معلومات إلى صاحب الجلالة البريطانية عما يتعلق بتقدم الأحوال في العراق ، وبمشاريع واقتراحات الحكومة العراقية ، وسيحيط المعتمد السامي صاحب الجلالة ملك العراق علماً بكل مسألة يعتبر صاحب الجلالة البريطانية أنه من الممكن أن تؤثر بصورة مجحفة بمصالح العراق ، أو بالتعهدات المكفولة بموجب هذه المعاهدة

المادة السادسة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يلتحق ، حالما تساعد

الاحوال المحلية في العراق ، بجميع الاتفاقيات الدولية العامة الموجودة حالا ، أو التي يمكن أن تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بخصوص ما يأتي :

تجارة الرقيق ، تجارة المخدرات ، تجارة الاسلحة والمهمات ، تجارة الاولاد والنساء ، المساواة التجارية ، حرية الترانسيت والملاحة ، والملاحة الجوية ، المراسلات البريدية والبرقية واللاسلكية والتدابير لأجل حماية الآداب ، والفنون ، والصنائع ، وعلاوة على ذلك يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن ينفذ نصوص الوثائق الآتية :

عهد عصبة الامم . معاهدة لوزان ، اتفاقية الحدود الانكليزية الفرنسية . اتفاقية سان ريمو المتعلقة بالنفط .

المادة السابعة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يشترك ، بقدر ما تسمح به الاحوال الاجتماعية والدينية وغيرها ، في تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الامم لمنع الأمراض ومقاومتها ، بما في ذلك أمراض النبات والحيوان ،

المادة الثامنة : على شرط ان يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق ، وان تسير الأحوال جيدة في نفس الفترة ، سيعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لأجل دخوله في عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ .

المادة التاسعة : يجب أن لا يكون ميزة ما في العراق ضد رعايا أية دولة هي عضو في عصبة الأمم ، أو أية دولة وافق صاحب الجلالة ملك العراق ، بموجب معاهدة ، على أن تضمن لها نفس الحقوق ، كما كان يجب أن تتمتع بها فيما لو كانت عضواً في العصبة المذكورة (ويشمل ذلك الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) وذلك بالنسبة إلى رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الامور المتعلقة بالضرائب ، أو التجارة ، أو الملاحة ، أو ممارسة الصنائع ، أو المهن أو معاملة السفن التجارية ، أو السفن الهوائية المدنية ، وكذلك يجب أن لا يكون ميزة ما في العراق ضد البضائع الصادرة ، من أو الواردة ، إلى أية دولة من الدول المذكورة .

المادة العاشرة : يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ، بناء على طلب صاحب الجلالة ملك العراق ، وبالنيابة عنه ، بأن يستمر على حماية الرعايا العراقيين في الممالك الأجنبية حيث لا ممثل لصاحب الجلالة ملك العراق فيها .

المادة الحادية عشرة : لا يوجد في هذه المعاهدة ما يؤثر على صحة المقاولات المنعقدة

الموجودة ما بين الحكومة العراقية والموظفين البريطانيين ، وفي كل الاحوال يجب أن تفسر هذه المقاولات كما لو كانت اتفاقية الموظفين البريطانيين المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ موجودة .

المادة الثانية عشرة : ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلائق المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية المالية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية ، التي ينتهي حينئذ العمل بموجبها .

المادة الثالثة عشرة : ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلائق العسكرية بين الفريقين المتعاقدين الساميين وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية العسكرية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية ، التي سينتهي حينئذ العمل بموجبها .

المادة الرابعة عشرة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يبقى في حيز التنفيذ الاتفاقية العدلية الممضاة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هـ .

المادة الخامسة عشرة : كل خلاف يقع ما بين المتعاقدين الساميين ، فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة ، يعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة ، المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الامم ، واذا وجد في هذه الحالة أن هناك تناقضاً ما بين النص الانكليزي والنص العربي لهذه المعاهدة ، فالنص الانكليزي هو المعول عليه .

المادة السادسة عشرة : تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق ويتم تبادل وثائق الابرام ، وفقاً للأصول الدستورية المرعية في المملكتين ، وتكون عرضة لاعادة النظر فيها بقصد اجراء التعديلات التي تقتضيها الاحوال عندما يدخل العراق عصبة الامم وفقاً لنصوص المادة الثامنة من هذه المعاهدة .

**المصدر : عبد الرزاق الحسني،تاريخ العراق...،ج2،المصدر السابق،ص-ص185-187.**

الملحق رقم : 10

## المعاهدة البريطانية –العراقية الرابعة 1930م

المادة الثانية ـ يمثل كلا من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ، ممثل سياسي ( ديبلوماتيكي ) يعتمد وفقاً للأصول المرعية[1] .

المادة الثالثة ـ إذا أدى نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ، ووفقاً لأي تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة[2] .

المادة الرابعة ـ إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته بصفة كونه

المادة الأولى ـ يسود سلم وصداقة دائمين ، بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وبين صاحب الجلالة البريطانية ، ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة . وتجري بينهما مشاورات تامة ، وصريحة ، في جميع شؤون السياسة الخارجية ، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر[1] .

حليفاً ، وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه .

وفي حالة خطر حرب محدق ، يبادر الفريقان السامیان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

إن معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب ، أو خطر حرب محدق ، تنحصر في ان يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والموانى ،والمطارات ، ووسائل المواصلات[1] .

المادة الخامسة ـ من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق ، وأيضاً ـ بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه ـ مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي ، تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة في جميع الاحوال ، هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك .

فمن أجل ذلك ، وتسهيلا للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية ، وفقاً للمادة الرابعة أعلاه ، يتعهد جلالة ملك العراق ، بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف ، موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها ، وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في

غرب نهر الفرات .

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في أن يقيم قوات في الأراضي العراقية في الاماكن الآنفة الذكر ، وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة . على أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالا ، ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادةالعراق[1] .

المادة السادسة ـ يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا ينجزأ منها[2] .

المادة السابعة ـ تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليهما في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول لسنة اثنتين وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر لسنة احدى وأربعين وثلثمائة بعد الألف

الهجرية ، وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق ليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الأحرة لسنة أربع وأربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بها التي تمسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ[1] .

وتوضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والانكليزية ، ويعتبر النص الأخير النص المعول عليه .

المادة الثامنة ـ يعترف الفريقان السامیان المتعاقدان بأنه ، عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، تنتهي من تلقاء نفسها ، وبصورة نهائية ، جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية ، فيما يتعلق بالعراق ، وفقاً للمعاهدات والاتفاقات المشار إليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة ، وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية ، وبأنه إذا بقي شيء من هذه المسؤوليات فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده .

ومن المعترف به أيضاً أن كل ما تبقى من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ، وفقاً لأي وثيقة دولية أخرى ، ينبغي أن يترتب كذلك على جلالة ملك العراق ، وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ، أن يبادرا فوراً إلى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات إلى صاحب الجلالة ملك العراق[2] .

المادة التاسعة ـ ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الإخلال ، أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة ، أو التي قد تترتب ، لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين او عليه وفقاً لميثاق عصبة الأمم ، أو معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثماني وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية[3] .

المادة العاشرة ـ إذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها فلم يوفق الفريقان الساميات المتعاقدان إلى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما ، يعالج الخلاف حينئذ وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم[1] .

المادة الحاية عشرة ـ تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الأبرام بأسرع ما يمكن ، ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الامم . وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها . وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، على الفريقين الساميين المتعاقدين ، أن يقوما بناء على طلب احدهما ، بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية في جميع الاحوال ، وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم[2] .

المصدر : عبد الرزاق الحسني،تاريخ العراق...،ج2،المصدر السابق،ص-ص242-247.

# قائمة المصادر والمراجع

## الكتب باللغة العربية

### أولا: المصادر:

#### أ / المذكرات:

1. الحصري ساطع أبو خلدون، **مذكراتي في العراق1927-1941**، دار الطليعة، بيروت، 1968.
2. السويدي توفيق، **مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2010.
3. مذكرات السيد محسن أبو طبيخ، **(1910-1960) خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث**، ط1، جم وتح جميل محسن أبو طبيخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2010.
4. مذكرات برسي كوكس وهنري دوبس، **صفحة من تاريخ العراق الحديث من سنة1914 إلى سنة1926 تكوين الحكم الوطني في العراق**، تع بشير فرجو، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، د.س.
5. المس بيل، **العراق في رسائل المس بيل**، ط1، تر جعفر الخياط، تق عبد الحميد العلوجي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2003.

#### ب /الكت :

1. أرسكين ستورث، **فيصل ملك العراق**، تر عمر أبو النصر، مطبوعات المكتبة الأهلية، (د.ب)، (د.س).
2. آل فرعون المزهر فريق، **الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة 1920 ونتائجها**، ط1، مطبعة النجاح، بغداد، 1952.

3. آل كمال الدين السيد عيسى محمد بن عباس، **ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، مطبعة التضامن**، (د.ب)، 1971.

4. البزاز عبد الرحمن، **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**، ط3، مطبعة العاني، بغداد، 1967.

5. تريب تشارلز، **صفحات من تاريخ العراق**،ط1، تر زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006.

6. الحسني عبد الرزاق، **أحداث عاصرتها**، ط1، ج1، دار الرافدين، بيروت، 1992.

7. (ـــ،ـــ)، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ط7، ج2، ج**3**، دار الرافدين، بيروت، 2008.

8. (ـــ،ـــ)،**الثورة العراقية الكبرى**، ط1، مؤسسة المحبين، إيران،(د.س).

9. (ـــ،ـــ)،**تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي**،ج**1**، دار الشؤون العامة،(د.ب)،(د.س).

10. لونكريك همسلي ستيفن، **العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950**،ج1، تر سليم طه التكريتي، دار الفكر للنشر و التوزيع، بغداد، 1988.

11. مأمون أمين زكي، **ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921-1958 دراسة تاريخية سياسية اجتماعية مقارنة**، ط1، دار الحكمة، لندن، 2011.

12. المس بيل، **فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي 1914-1920**، تر جعفر الخياط، (د.د)، بيروت، 1971.

13. الوردي علي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج4، ج5، المكتبة الوطنية، بغداد، 1972.

14. ويلسن أرنولد، **الثورة العراقية**، تر جعفر الخياط، ط1، دار الرافدين، (د.ب)، 1971.

**ثانيا: المراجع:**


1. أبو رغيف مهند عبد الكريم، **الأحداث السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي إبان الحكم الملكي (1921-1958)**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2012.
2. أحمد كمال مظهر، **دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية**، مطبعة الحوادث، بغداد، 1978.
3. (ـــ،ـــ)، **صفحات من تاريخ العراق المعاصر**،ط1، منشورات مكتبة البدليسي، بغداد، 1987.
4. الادهمي محمد مظفر، **العراق تأسيس النظام الملكي و تجربته البرلمانية1926 - 1932**، مكتبة الذاكرة، بغداد، 2009.
5. آل طعمة هادي سلمان، **كربلاء في ثورة العشرين**، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000.
6. بصري مير، **أعلام السياسة في العراق الحديث**، ج2، دار الحكمة، لندن، 2004.
7. (ـــ،ـــ)، **أعلام الوطنية والقومية العربية**، ط1، دار الحكمة، لندن، 1999.
8. التلاوي أحمد، **الدولة والعمران في الإسلام وأزمة كيانات سايكس بيكو**، ط1، مركز الإعلام العربي، مصر،1915.
9. الجعفري محمد حمدي، **بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية، بغداد، 2000.
10. الجميعي إبراهيم عبد المنعم، **المشرق والمغرب العربي دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر**، جامعة الفيوم، القاهرة، 2013.
11. جوني وحيد باسم، **الخطاب الإعلامي البريطاني-الأسس النظرية والتطبيقية-**، دار امجد للنشر والتوزيع،(د.ب)، (د.س).

12. حجار جوزيف، **سورية بلاد الشام تجزئة وطن حول اتفاقية سايكس بيكو دراسة وملف وثائقي**، ط1، دار طلاس، دمشق، 1999.

13. حسين فاضل و آخرون، **تاريخ العراق المعاصر**، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1980.

14. حسين فاضل، **مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام**، ط3، مطبعة اشبيلية، بغداد، 1977.

15. الحمداني حامد، **ثورة 14 تموز**، دار فيشون ميديا، السويد، 2006 .

16. (ـــ،ـــ)، **صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال حتى ثورة14تموز 1958**، ط1، دار فيشون ميديا، السويد، (د.س).

17. حمدي صبري فالح، **برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء أمراء نجد-الكويت-الحجاز-حائل(1915-1923)**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2016.

18. حميدي جعفر عباس، إبراهيم أحمد، **تاريخ العراق المعاصر**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، بغداد، (د.س).

19. حوراني ألبرت، **تاريخ الشعوب العربية**، ط1، تع أسعد صقر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1997.

20. الخطاب رجاء حسين حسني، **تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921-1941**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979.

21. ديب كمال، **موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية و دالمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2013.

22. سعيد أمين، **الثورة العربية الكبرى**، مج1، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.س).

23. سلمان محمد عصفور، **تاريخ العراق المعاصر 1914-1968 دراسة في الجانب السياسي**، (د.د)، (د.ب)، (د.س).

24. شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد العراق**، ط1، المكتب الإسلامي بيروت، لبنان، 1992.

25. صالح زكي، **مقدمة في دراسة تاريخ العراق المعاصر**، مطبعة الرابطة، بغداد، 1953.

26. صالح محسن محمد، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية تطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والنشر، بيروت، 2012.

27. صفوة نجدة فتحي، **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية نجد-الحجاز1916**، مج2، ط1، دار الساقي، بيروت، 1996.

28. طربين أحمد، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1976.

29. طقوس محمد سهيل، **تاريخ العراق(الحديث والمعاصر)**، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2015.

30. طلاس العماد مصطفى، **الثورة العربية الكبرى**، ط4، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،(د.ب)، 1987.

31. العارضي محسن عبد الجبار،**90 عاما على ثورة العراق التحريرية الوطنية** ،ط1، مر حميد مجيد هدو، المكتبة الوطنية، بغداد، 2010.

32. عبد المجيد وسيم رفعت، **العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة و الفاشلة في العراق (1921-2003)**، دار الجواهري، بغداد، 2015.

33. العدول جاسم محمد حسن و آخرون، **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، (د.س).

34. عقراوي متى، **العراق الحديث**، تر مجيد خدوري، ج1، مطبعة العهد، بغداد، (د.س).

35. العقيلي طارق مجيد تقي، **مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر**،ط1، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2016.

36. العكيدي بشار فتحي، **صراع النفوذ البريطاني الأمريكي في العراق(1939-1958) دراسة تاريخية سياسية**، ط1، دارغيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

37. العلوجي عبد الكريم، **الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي**، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2007.

38. عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي 1915-1922**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

39. العمر فاروق صالح، **حول سياسة بريطانيا في العراق 1913-1921**، مطبعة الإرشاد ، بغداد،1977 .

40. العياشي غالب، **الإيضاحات السياسية و أسرار الانتداب الفرنسي في سوريا**، مطابع أشقر إخوان، بيروت ، 1955.

41. غربي الغالي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي 1288-1916**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

42. الفواز كليب سعود، **المراسلات المتبادلة بين الشريف حسين والعثمانيين 1908-1918 دراسة تحليلية**، المكتبة الوطنية، مصر، 1997.

43. الفياض عبد الله، **الثورة العراقية لسنة 1920**، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1954.

44. قزانجي فؤاد، **العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930**، ط1، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1989.

45. القوزي محمد علي، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

46. كريم علي محمد و آخرون، **تاريخ العراق المعاصر المرحلة الرابعة**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (د.د)، (د.ب)، (د.س).

47. كورية يعقوب يوسف، **انجليز في حياة فيصل الأول**، ط1، منشورات الأهلية، لبنان، 1998.

48. مالك محمد جواد، **شيعة العراق وبناء الوطن دراسة تاريخية منذ الدستور حتى الاستقلال (1908-1932)**، ط2، تق محمد حسين الصغير، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2011.

49. منسي محمود صالح، **الشرق العربي المعاصر القسم الأول الهلال الخصيب**، (د.د) ، (د.ب)، 1990.

50. الموسوي كاظم،**العراق صفحات من التاريخ السياسي**، ط4، نشر وتوزيع الكتروني، العراق، 2013.

51. الناصري عقيل، **الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921-1958**، ط1، دار الحصاد للنشر والتوزيع و الطباعة، سوريا، 2000.

52. نجم زين العابدين شمس الدين، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2011.

53. نديم شكري محمد، **حرب العراق 1914-1918**، ط1، شركة النبراس للنشر والتوزيع، العراق، 1964.

54. نصار عبد العظيم عباس عبد الحسين، **ثورة العشرين في العراق عوامل الانطلاق ومظاهر السخط الجماهيري**، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، (د.د)، (د.س).

55. النعمان سالم عبيد، **نصف قرن من تأريخ وطن عرض موجز لتأريخ الحركة الوطنية العراقية(1900-1958)**، (د.د)، (د.ب)، (د.س).

56. ياسين طه نمير، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ط1، دار الفكر، عمان، 2009.

57. ياغي إسماعيل أحمد، **تاريخ العالم العربي المعاصر**،ط1، مكتبة العبيكات، الرياض،2000 .

**ثالثا: المجلات و الدوريات**

1. إبراهيم عصام خليل محمد، **<<مشروع معاهدة 1927بين مسودة اللائحة العراقية والاعتراضات البريطانية >>**، مجلة كلية المأمون الجامعة، ع17، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، 2011.

2. الجيلاوي إيناس حمزة، **<<الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتي 1914-1932>>**، مجلة كلية التربية الأساسية، ع7، منشورات جامعة بابل،2012 .

3. حسين محمد عادل،**<< تطور الدور السياسي للجيش العراقي1935-1939>>**، مجلة التربية والعلم ، ع1، مج14، جامعة تكريت، كلية التربية، سامراء، 2007.

4. الساعدي محمد حسين زيون، عبد الله كاظم عبد، **<<أهالي لواء العمارة و ثورة 1920 دراسة في ضوء نظرية التحدي والاستجابة>>**، مجلة بيسان للدراسات الأكاديمية، ع15، مج8، جامعة البصرة، 2009.

5. السامرائي علو المهدي محمود أحمد، **<<أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني 1914-1920>>**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ع9، مج16، كلية التربية، جامعة تكريت، أيلول 2009.

6. عبد الله عمار يوسف، **<<بريطانيا وقوات الليفي في العراق1920-1932 >>**، مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية، (د.س).
7. العليان عادل محمد حسين، **<<الصراع البريطاني-الفرنسي على الموصل و موقف الولايات المتحدة الأمريكية منه1918-1926>>**، مجلة كلية المأمون الجامعة، ع23، (د.س).
8. عمير تركي حسن،**<<المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية عوامل الانجاز و دواعي الإخفاق >>**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، ع12، كلية القانون و العلوم السياسية، جامعة ديالى، جانفي 2015.
9. نايل محمد عبد الرحمن، **<<المعاهدة العراقية- البريطانية 1922 و المعاهدة الاردنية- البريطانية1928 دراسة مقارنة>>**، المجلة الاردنية للتاريخ والآثار،ع1، مج10، 2016.

**رابعا: الرسائل الجامعية:**

1. بدر حسين عبد الواحد، **موقف المؤسسة الدينية في النجف من مشروع الدولة الوطنية في العراق 1918-1941**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف حسين علي سبتي الفتلاوي، كلية الآداب،جامعة بغداد، 2010.
2. البياتي عبد الرحمن إدريس صالح، **الشيخ محمود الحفيد(البرزنجي) والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام 1925**،رسالة لنيل شهادة الماجستير آداب في التاريخ الحديث، إشراف طاهر خاف البكاء، كلية التربية، جامعة المستنصرية، دار الحكمة، لندن، 2005.
3. الجبوري حسن فرح محمود فارس، **وقائع ثورة العشرين في ضوء صحيفة (العراق)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف صالح حسين عبد الله الجبوري، كلية التربية، جامعة تكريت، 2002.

4. الجبوري وسن صاحب عيدان، **وثائق ثورة العشرين في كتابات كامل سلمان الجبوري دراسة تحليلية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف علاء حسين الرهيمي، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2011.

5. الحلي صلاح هادي عبادة، **الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف يحي كاظم حمودي المعموري، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2015.

6. الطائي سفانة هزاع إسماعيل حمودي، **الموصل في سنوات الانتداب البريطاني 1920-1932**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف محمد علي داهش، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002.

7. عالم مسرور محمد، **أدب الثورة في العراق بعد الحرب العالمية الأولى**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الأدب العربي، اشرف فيضان أحمد، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة عليكرة، الهند، 2012.

8. عبد اللطيف كامل عبد المجيد، **دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-1933**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، إشراف كمال مظهر أحمد، جامعة المستنصرية، بغداد، 1990.

9. فيان حسين أحمد، **حرية الصحافة في العراق(1921-1933) دراسة تاريخية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير آداب في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف عبد المجبد كامل عبد اللطيف، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2014.

10. الكناني محسن جلال كاظم، **الإدارة الفرنسية في سورية 1920-1936م**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف طارق نافع الحمداني، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2008.

11. الملا نوار سعد محمود، **العراق بين العهدين الملكي و الجمهوري1920-2003 دراسة مقارنة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف عبد المجيد العزام، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

**خامسا : المعاجم و الموسوعات :**

1. بابان جمال، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية، ط2، ج1، (د.د)، بغداد، 1986.
2. البعلبكي منير، معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.
3. البيطار فراس، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003.
4. دار الجليل، مصطلحات ومناسبات وتواريخ وشخوص صهيونية، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، 2008.
5. الزبيدي حسن لطيف، موسوعة السياسة العراقية، ط2، دار العرف للمطبوعات، بيروت، 2013.
6. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج1، ج3، ج5، ج7، المؤسسة العربية للمطبوعات، بيروت، 2013.
7. مجموعة من المؤلفين، الموسوعة العربية العالمية، ط2، مج13، موسوعة أعمال المؤسسة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1999.

**الكتب باللغات الأجنبية**

1. Ali a Allawi, **Faisal 1 of iraq**, yale university press,londo, 2014 .

2. Hala Fattah, **Frank Caso, A Brief History Of Iraq**, An imprint of infobase publishing, New York, 2009.

3. Adeed Dawisha, **Iraq Apolitical History Form Independence To Occupation**, princetion university perss, new jersy, united, 2009 .

# فهرس الملاحق

| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | السر برسي كوكس (مندوب مدني بريطاني في العراق وأول مندوب سامي في عهد الانتداب البريطاني | ص74 |
| 02 | مناطق النفوذ (الاستعماري في المشرق العربي بموجب اتفاقية "سايكس بيكو") | ص75 |
| 03 | شعلان أو الجون من أبرز القادة العشائريين للثورة العراقية) | ص76 |
| 04 | المس بيل سكرتيرة المندوب السامي "السر برسي كوكس" | ص77 |
| 05 | الشيخ عبد الرحمن النقيب الكيلانيأول رئيس وزراء في الدولة العراقية الحديثة | ص78 |
| 06 | الملك فيصل الأول (1921- 1933م) | ص79 |
| 07 | المعاهدة البريطانية – العراقية الأولى لعام 1922م | ص80- 84 |

| | | |
|---|---|---|
| 08 | المعاهدة البريطانية – العراقية الثانية لعام 1926م | ص 85- 86 |
| 09 | المعاهدة البريطانية- العراقية الثالثة لعام 1927م | ص87- 89 |
| 10 | المعاهدة البريطانية – العراقية الرابعة لعام 1930م | ص90- 94 |

# فهرس الموضوعات

## فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | أ- و |
| **الفصل الأول: المطامع البريطانية في العراق من1914 إلى غاية فرض الانتداب 1920** | **8-21** |
| المبحث الأول: الاحتلال البريطاني للعراق | 8-12 |
| المبحث الثاني: الإدارة البريطانية والمقاومة الشعبية | 13- 16 |
| المبحث الثالث: العراق تحت الانتداب | 17-21 |
| **الفصل الثاني: الأوضاع السياسية في العراق 1920-1921** | **23- 43** |
| **المبحث الأول: ثورة العشرين** | 23- 30 |
| أولاً: التمهيد للقيام بالثورة | 23- 24 |
| ثانيا: جبهات القتال | 25- 28 |
| ثالثا: الموقف البريطاني من الثورة | 29- 30 |
| **المبحث الثاني: إقامة النظام الملكي في العراق** | **31- 38** |
| أولاً: الحكومة العراقية المؤقتة | 31- 33 |
| ثانيا: مؤتمر العراق | 33- 35 |
| ثالثا: وصول الأمير فيصل إلى بغداد وتتويجه ملكا على العراق | 35- 38 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثالث: تشكيل الجيش العراقي** | **43 -39** |
| أولاً: العوامل الأساسية لتشكيل الجيش العراقي | 41 -39 |
| ثانيا: هيمنة السياسية على الجيش | 42 |
| ثالثا: تطور تشكيل الجيش | 43 |
| **الفصل الثالث: المعاهدات البريطانية- العراقية واستقلال العراق (1922- 1932)** | **69 -45** |
| **المبحث الأول: المعاهدة البريطانية العراقية الأولى 1922** | 53 -45 |
| أولاً: المفاوضات لعقد المعاهدة | 48 -45 |
| ثانيا: المجلس التأسيسي العراقي | 51 -48 |
| ثالثا: القانون الأساسي" الدسور" | 53 -51 |
| **المبحث الثاني: المعاهدة البريطانية- العراقية الثانية 1926** | **59 -54** |
| أولا: مشكلة الموصل | 56 -54 |
| ثانيا: عقد معاهدة 1926 | 59 -57 |
| **المبحث الثالث: المعاهدة البريطانية العراقية الثالثة 1927** | **63 -60** |
| أولاً: عقد المعاهدة | 63 -60 |
| ثانيا: ردود الفعل الوطنية | 63 |
| **المبحث الرابع: المعاهدة البريطانية –العراقية الرابعة 1930 واستقلال العراق 1932** | **69 -64** |
| أولاً: عقد معاهدة 1930 | 67 -64 |

| | |
|---|---|
| ثانيا: استقلال العراق والدخول في عصبة الأمم 1932 | 67- 69 |
| **خاتمة** | 71- 72 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | 96- 107 |
| **فهرس الملاحق** | 109- 110 |
| **فهرس الموضوعات** | 112- 114 |

تناولت الدراسة الموسومة بعنوان " سياسة الانتداب البريطاني على العراق 1920-1932 الدخول البريطاني لبلا مابين النهرين وفرض الانتداب عليها حسب مقررات مؤتمر سان ريمو.

حيث تمّ التركيز على أهم الأحداث السياسية والمتمثلة في ثورة العشرين التّي تمخض عنها قيا الحكم الملكي وتنصيب فيصل الأول على العرش.

كما شهدت الفترة ما بين 1922- 1932 مجموعة من المعاهدات بين بريطانيا والعراق، والتّي كان من شأنها أن تحقق لكل طرف مبتغاه فكانت المعاهدة الرابعة 1930 لصالح العراق حيث منحته الاستقلال وتمّ قبوله عضوا في عصبة الأمم 1932.

## Abstract

**The study concerns with The British Mandate policy for Iraq in the era of 1920 - 1932, by touching the British occupation for Mesopotamia with the beginning of World War I to the point of imposing the mandate as a result of the resolutions of San Remo conference of 1920.**

**Where the interest was on the political events represented in the Iraqi revolt of 1920, which was considered an indication of the arrival of a new dawn in the future of Iraq, which resulted in the establishment of the monarchy and the inauguration of King Faisal I to the throne, by this step the British administration hope to restore its good reputation especially after its attitude on false promises towards Sharif Hussein.**

**The era of 1922 - 1932 testify a series of treaties between Britain and Iraq that would achieve the aim of them. The fourth treaty was in 1930 in favor of Iraq, which granted it independence and was accepted for membership in the League of Nations.**